التقرير السنوي ٢٠٢١

حوكمة الأمل

صندوق النفقة الفلسطيني

التقرير السنوي ٢٠٢١

حوكمة الأمل

صندوق النفقة
الفلسطيني

المحتويات

حوكمة الأمل ٤
مقدمة ٦
توجه الصندوق..... ٧
الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات الوطنية..... ٩

الفصل الأول ١٢
نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي

المساعدة القانونية ١٥
برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي ١٧
برنامج الحماية والإدماج..... ١٩
الشراكات ومأسسة العلاقات على المستوى الحكومي ٢٤
الشراكات ومأسسة العلاقة مع القطاع الخاص والخيري..... ٣٣
الشراكات الثنائية ومأسسة العلاقة مع المؤسسات الدولية ٣٥

الفصل الثاني ٣٨
مستحقو النفقة وأفراد المجتمع ذوات فاعلة في تغيير حياتهم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية

الفصل الثالث ٥٠
الصندوق والإعلام وشراكة استراتيجية

رفع وعي الإعلاميين والإعلاميات ٥٩
جائزة منظمة التعاون الإسلامي ٦١

حوكمة الأمل

فاطمة المؤقت
المدير العام

نضع بين أيديكم إنجازاتنا عام ٢٠٢١ والتي توجت بجائزة التميز المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي تقديراً لإنجازاتنا الاستثنائية في الحماية والدفاع عن حقوق الفئات المستفيدة ممن تخلى عنهم المكلفين بدفع النفقة لهم. ولحوكمة الأمل، استنهض الصندوق جل إمكاناته وقدراته للإيفاء بالتزاماته تجاه المجتمع والفئات المستفيدة من النفقة وتحمل كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه الأخلاقية والقيمية والوطنية والإنسانية، رغم تداعيات أزمة كورونا.

ولحوكمة أملنا، نصطاد الفرص رغم لولبية مسارنا الشائك، وذلك بخروجنا عن بعض الإدراكات، وإزاحة النظر إلى القيم المشتركة التي يتحلى بها طاقم الصندوق تجاه الفئات المستفيدة من الصندوق في مختلف محافظات الوطن، أبرزها قيم الانتماء والعطاء والمسؤولية في محاولة منا لرفع المعنويات الجمعية والفردية للطاقم وتعزيز الثقة لديهم بقدرتهم على تجاوز التحديات من خلال المزيد من بذل العطاء المادي والحسي، ومن خلال إبقاء أبوابه مفتوحة باعتباره يمثل أحد أعمدة قطاع العدالة بشقيها: المساءلة والحماية، والدرع الواقي لتعزيز السلم الأهلي.

لضمان استدامة خدماتنا، دأب الصندوق على تطوير وموائمة القواعد والأسس الإدارية والتنظيمية لتوجيه العمل نحو الهدف والرؤية والرسالة، بما يحقق الاتساق المدروس والمنظم ما بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية، على قاعدة التكامل والشراكة، مع شركائنا وفئاتنا.

وترسيخا لمبدأ العقد الاجتماعي بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين الذي يعتبرون وقود الحكومة الرشيدة وبناء الدولة، ومن منطلق وعينا وإدراكنا ومسؤوليتنا الوطنية والاستشرافية، لأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في تحقيق العدالة بشقيها: الحماية والمساءلة. على مستوى المساءلة: اتخذنا مجموعة من الإجراءات القانونية لمساءلة الفارين من وجه العدالة، حرصا منا على عدم تعريض المجتمع لمزيد من الهزات والصراعات، غياب الاستقرار، ضعف سيادة القانون وتكريس المناطقية والعشائرية والفردانية على حساب مواطنية الفئات المجتمعية على اختلافها.

أما على مستوى الحماية من منظور حقوقي يحترم كينونة وكرامة وإنسانية فئاتنا، قمنا بتطوير برامج شمولية تمكينية بعيدة المدى، أبرزها المساعدة القانونية؛ الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي؛ والحماية والإدماج، تجسيدا لغايتنا باعتبار الفئات المستفيدة ذوات فاعلة وقادرة على تغيير ظروف حياتها ومحيطها، بما ينعكس على أمن وأمان مجتمعنا، وتمنحنا الأمل لمستقبل أفضل.

ولضمان تحقيق العدالة في التوزيع وتمكين الصندوق من إدارة أي طارئ أو تراجع محدود في موارده وإيراداته الشهرية، اعتمد الصندوق سياسة صرف لا

تتجاوز نسبتها (٨٠٪) من القيمة الإجمالية للموارد المتاحة. وذلك في ضوء الزيادة المضطردة في أعداد الفئات المستفيدة والتي بلغت ما نسبته (١٨٪) خلال الأعوام الثلاثة السابقة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)، مقارنة مع نسبة زيادة سنويا لا تتجاوز (٢٪) في الأعوام (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)، وعدم كفاية الموارد لتغطية إجمالي قيمة أحكام النفقة المتعذرة التنفيذ الواردة للصندوق، إذ أن تدفق الموارد المالية لا يوازي هذه الزيادة في الأعداد.

يتطلع الصندوق إلى مواكبة التطورات التقنية عبر التحول الرقمي في تقديم وتطوير خدماته للتجاوب بفعالية مع احتياجات الفئات المستفيدة من الصندوق واستثمار الموارد البشرية بكفاءة أعلى وأمثل.

مقدمة

فلسطين كما العالم تأثرت من تداعيات أزمة انتشار فايروس كورونا وتحويراته وانعكاساته على كافة مناحي الحياة الاقتصادية تمثلت بارتفاع الأسعار التي أثرت سلبا على تدني المستوى المعيشي، أما اجتماعيا فقد تمثلت آثارها في زيادة الخلافات والفرقة وارتفاع مستويات الفقر كما الحاجة.

هذه التداعيات طالت موارد الصندوق المالية تمثلت بانحراف موازنة الصندوق في العام ٢٠٢١ سلباً بمبلغ (١,٩٠٠,٠٤٩) عن المتوقع ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها تعويم صرف الدينار الأردني. وقد بلغت اجمالي ايرادات الصندوق خلال العام ما مجموعة (٧,٣٣٣,٣٧١) شيقل في حين كانت الايرادات المتوقعة (١٠,٢٧٢,٠٠٠) شيقلا وبنسبة انخفاض (٢٨٪) وهذا يعكس أثر جائحة كورونا على الصندوق وإيراداته، وعند النظر الى ايرادات سنة ٢٠٢٠ نجدها كانت (٦,٨٩٣,٩٢٠) شيقلا، وبلغت نسبة النمو في الايرادات الكلية (٧٪).

ومع ذلك، استمر الصندوق في تأدية رسالته من خلال دفع أحكام النفقة لـ (١٧,٦٢٢) مستفيداً ومستفيدة من الصندوق من الأطفال، كبار السن، النساء وذوي الإعاقة، ممن تنطبق عليهم معايير الاستفادة. إذ بلغت قيمة الأحكام الواردة للصندوق خمسة ملايين وستمئة ألف شيقلا، صرف منها خمسة ملايين ومئة وخمسون شيقلا، وبنسبة وصلت إلى (٩٢٪)، لأسباب تتعلق بإجراءات التحقق من شروط الاستفادة.

بلغ إجمالي قيمة التحصيل (١,٠٦٠,٢٦٣) شيقلا، ما يؤشر إلى وجود قفزة نوعية في التحصيلات بلغت نسبة النمو فيها (٣٤٪)، مقارنة مع(١٦٪) في العام ٢٠١٩، ضمن نظام تسويات فعال يتجاوب مع مختلف ظروف المحكوم عليهم. كما اتخذ الصندوق جملة من الإجراءات القانونية بحق المحكوم عليهم، لتعزيز مبدأ سيادة القانون.

كما يستعرض التقرير كيف تحولت أنشطة ومشاريع الصندوق قصيرة الأجل إلى برامج طويلة المدى لتلبية احتياجات وأولويات وحقوق الفئات المستفيدة للنفقة تمثلت ب: المساعدة القانونية، برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي، برنامج الحماية والإدماج.

توجه الصندوق

يعمل صندوق النفقة الفلسطيني (PMF) من أجل تحقيق العدالة بشقيها المساءلة والحماية، فعلى مستوى المساءلة يعزز الصندوق دور الدولة في سيادة القانون بملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم كالمنع من السفر، الحبس والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة. والتي بدورها تلزم المحكوم عليهم بدفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها المقررة بموجب حكم قضائي، واكتسبت صفة الامتياز بتحصيلها كونها أموالاً عامة. وعلى مستوى الحماية يكفل الصندوق حقوق وكرامة الفئات المستفيدة من النفقة والدفاع عنها وتمكينها قانونيا، اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا. ويقوم الصندوق بتنفيذ مسؤولياته بصفته مؤسسة عامة ذات إرادة سياسية منسجمة مع المعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، تحديدا معاهدة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ واتفاقية حقوق الطفل.

البيئة التمكينية، المساءلة، والحماية تمثل ثلاث نقاط جوهرية ومترابطة بالنسبة للفئات المستفيدة من الصندوق سعيا لتحقيق العدالة. لقد تم تفويض الصندوق قانونياً لمباشرة قضايا النفقة التي لا يتم التعامل معها في المحاكم المختصة حيث تُخصص هناك مدفوعات واستحقاقات لحالات النفقة بشكل عام. وبموجب القانون، يعتبر الصندوق "هيئة سيادية ذات امتياز عالي"، يضع المكلف بالإنفاق أمام مسؤوليته للوفاء بحقوق مستحق النفقة (زوجته، أطفاله، والديه أو أقاربه الغير قادرين على الكسب).

تلعب النفقة دورا حاسما في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، وتحمي حقوق الفئات المستفيدة لها ممن هم بأمس الحاجة إلى حماية حقوقهم الاقتصادية. وإدراكًا لهذه الحقائق، فقد أعطى المشرّع أولوية ملحة لمثل هذه الحالات. فعلى سبيل المثال، وبموجب القانون، يتطلب تنفيذ قرارات محكمة الأسرة المتعلقة بالنفقة إجراءً فوريًا؛ ولا يحتاج إلى انتظار إجراءات التقاضي العادية التي يمكن أن تطيل أمد التقاضي أثناء متابعه القضايا أمام المحكمة المختصة.

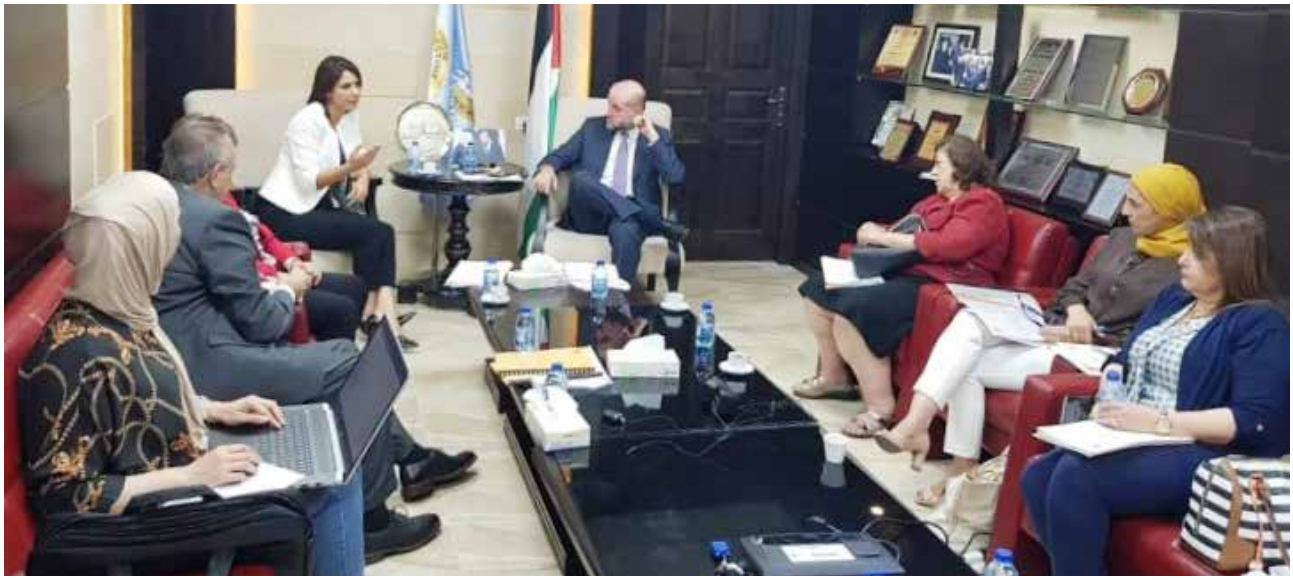

أدت كفالة حق المساءلة والحماية إلى إعادة بناء الشعور بالكرامة لدى جميع الفئات المستفيدة، وخاصة النساء والأطفال. وقد تمكن الصندوق من التصدي، وممارسة النفوذ على الأزواج الحاليين أو السابقين نيابة عن النساء اللائي تعرضن للاستضعاف لفترات طويلة، وظللن تحت رحمة ومزاج أزواجهن وتنصلهم من المسؤولية تجاههن وتجاه أطفالهن. وهكذا نجح الصندوق بحفظ كرامة المرأة رغم الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مع وصمة العار لكونها مطلقة أو مهجورة في مجتمع ينظر للمرأة على أنها سبب الطلاق أو الهجر، ويعتبرها فريسة يسهل التلاعب بها، نظراً لأنها تتحمل عبء إعالة أطفالها وتلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا إلى جانب عدم إدراج العديد من المؤسسات التنموية والاجتماعية في برامجها أية رؤية لدعم النساء المهمشات، مبررين تقاعسهم هذا بأن الأزواج الحاليين أو السابقين ما زالوا على قيد الحياة.

رسّخ الصندوق منذ تأسيسه منهجية شاملة ومتكاملة من الخدمات، من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فمن أجل الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون وتشجيع تجاوب المؤسسات الوطنية، وتوفير الحماية والسلامة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمستحقيها، تعاون الصندوق مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، مختلف أجهزة الشرطة، سلطة الأراضي، هيئة سوق رأس المال والنيابة العامة، والوزارات التالية: الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، الاقتصاد، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأشغال العامة والإسكان، التنمية الاجتماعية والنقل، والخارجية.

يتطلب الجهد المبذول لتأمين كرامة الفئات المستفيدة من الصندوق وانتشالها من فقرها أكثر من مجرد بناء شراكات فعالة أو بذل الجهود للمساهمة بوضع التشريعات والسياسات. فعلى سبيل المثال، يجب انشاء سجل مدني للمحاسبة ضمن نظام وطني متكامل يكفل عدم تهرب أي شخص من قرارات المحاكم بشكل عام، والقرارات المتعلقة بالنفقة بشكل خاص. ويتطلع الصندوق إلى بناء المزيد من الشراكات لتقديم المساعدة والتمثيل القانوني بشكل أفضل، لضمان حماية حقوق الفئات المستفيدة للنفقة؛ وعلى وجه الخصوص الأفراد الذين يواجهون ظروفًا صعبة قد تمنعهم من اللجوء إلى العدالة. ويشارك الصندوق في السعي لتوفير خدمات تمكّن المستحقين للنفقة من المشاركة في الحياة العامة وتوسيع خياراتهم لبناء المستقبل مع أطفالهم، بالرغم من ظروف الاحتلال وسيطرة الثقافة الذكورية.

الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات الوطنية

لصندوق النفقة شراكات مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، أجهزة الشرطة المختلفة، ووزارات الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، التنمية الاجتماعية، الشؤون الخارجية، النقل والمواصلات، النيابة العامة وسلطة الأراضي..إلخ. كما يتشاور الصندوق ويقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات وغيرها. وفيما يلي تفصيل أبرز الشراكات وكيف تؤدي إلى تحقيق العدالة للفئات المستفيدة:

مجلس القضاء الأعلى

بناء على الجهود المبذولة سابقا لتوفير الوقت والجهد وضمان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الأموال المصروفة، تم الاتفاق على أن تقوم المحاميات بمراجعة الملفات في دوائر التنفيذ طيلة أيام الأسبوع دون التقيد بأيام محددة أو عدد الملفات. أضف/ي إلى أن جميع أوامر الحبس والحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة، تصدر باسم الصندوق بخلاف ما كان عليه الحال. كما تم منح الصندوق ثلاثة حسابات الكترونية على نظام ميزان يمكنه من الاطلاع على آخر تطورات الملفات المتابعة من طرفه.

المحاكم الشرعية

التنسيق والمتابعة مع ديوان قاضي القضاة للتحقق من سريان أحكام النفقة الصادرة لصالح الفئات المستفيدة لها وإن طرأ عليها أي تغيير أو تعديل (صحة أحكام النفقة الصادرة للفئات المستفيدة من الصندوق وعدم وجود تغيير عليها).

الشرطة

أثمر التعاون مع جهاز الشرطة نتائج ملموسة، إذ تعتبر أوامر الحبس الصادرة عن الصندوق ذات أولوية في المتابعة والتنفيذ وتعميم أسماء المحكوم عليهم الصادرة بحقهم أوامر الحبس على المعابر والجسور. وتم الاتفاق على أن تتم ملاحقة المحكوم عليهم من فئة العمال داخل الخط الأخضر أيام السبت والجمعة بتكثيف دوريات الشرطة على مداخل المدن. كما تمت الموافقة على الربط الالكتروني بين النظام بالصندوق والنظام بالشرطة، عبر فتح شاشة استعلام لمتابعة أوامر الحبس وتحديث بيانات المحكوم عليهم بشكل مستمر، مع بيان أسباب عدم التنفيذ. فالصندوق يعتبر الشرطة شريك أساسي ويتطلع دائماً إلى بناء شراكات حقيقية معه تخدم سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين.

سلطة النقد

يتم الاستعلام بشكل مباشر عن أرصدة المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين ومتابعتها مع مراقبي الامتثال بالبنوك لغايات حجزها لصالح الصندوق. مع العلم أنه غالباً ما يتبين بأن جميع المحكوم عليهم المستعلم عنهم لا يوجد لهم حسابات أو أرصدة في البنوك، وهذا قد يعود إلى تحايل أو تهرب المحكوم عليهم لعلمهم بالإجراءات التي ستتخذ بحقهم لئلا يتم الحجز عليها.

وزارة الخارجية
في إطار التعاون المشترك مع وزارة الخارجية فقد قام الصندوق بتزويدهم ببيانات ومعلومات المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد حتى يقوم بإجراء المطلوب من طرفهم بملاحقتهم في أماكن اقامتهم خارج البلاد، وملاحقة من يقيم في الدول المبرم معها اتفاقيات تعاون قضائي، إلى جانب التشبيك مع القنصليات والسفارات الفلسطينية للوصول إلى المحكوم عليهم.

وزارة الداخلية
في إطار التعاون المشترك فقد أثمرت الجهود عن خدمة الاستعلام عن بيانات المحكوم عليهم لغايات ملاحقتهم وضمان مساءلتهم. وتشمل هذه البيانات (المعلومات الديموغرافية، بالإضافة إلى استصدار شهادات ميلاد للأطفال المستحقين للنفقة).

هيئة سوق رأس المال/ البورصة الفلسطينية
يقوم الصندوق بالاستعلام بشكل دوري من هيئة سوق رأس المال عن أية أسهم أو سندات مسجلة بأسماء المحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.

وزارة النقل والمواصلات
وبموجب اتفاقية التعاون يستعلم الصندوق مباشرة عن الأموال المسجلة لدى الوزارة باسم المحكوم عليهم.

وزارة المالية
يستعلم الصندوق بشكل مباشر عن أية رواتب و/او مستحقات تعود للمحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.

وزارة الحكم المحلي
الاستعلام المباشر عن أية ممتلكات مسجلة باسم المحكوم عليهم في المجالس المحلية والبلديات.

وزارة العدل
يتم العمل على إدراج صندوق النفقة الفلسطيني ضمن السجل العدلي.

اتحاد الغرف التجارية
الاستعلام عن أية منشآت مسجلة بأسماء المحكوم عليهم لدى الاتحاد.

سلطة الأراضي
الاستعلام المباشر عن الأموال غير المنقولة المسجلة بأسماء المحكوم عليهم.

النيابة العامة
يقوم الصندوق بتقديم طلب للنيابة العامة لرفع القضايا التي يتم فيها التحايل على الصندوق والاستفادة من خدماته دون وجه حق، حيث يتولى المكتب الفني للنائب العام تكييف تلك القضايا تمهيداً لرفعها أمام المحكمة المختصة.

وزارة التربية والتعليم
العمل مع الوزارة لمكافحة ظاهرة التسرب من المدارس، ومنح مستفيدي/ ات الصندوق فرصة الاستفادة من برامج الوزارة، بالإضافة إلى نشر الوعي بالصندوق وخدماته لدى العاملين في الوزارة ومرشدي/ ات المدارس.

المالية العسكرية
الاستعلام عن أية رواتب و/أو مستحقات تعود للمحكوم عليهم.

هيئة التقاعد
الاستعلام المباشر عن أية مستحقات تعود للمحكوم عليهم.

وزارة التنمية الاجتماعية
مؤسسة شريكة في مجال حماية ودعم وتمكين مستفيدات/ ات الصندوق.

وزارة شؤون المرأة
وزارة شريكة في مجال دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق.

وزارة الاقتصاد
شريك بهدف إدراج مستفيدي/ ات الصندوق ضمن برامجها وخدماتها.

الفصل الأول

نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي.

في إطار العمل ضمن نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي له، تولت إدارة التخطيط والتطوير خلال هذا العام التنسيق مع الإدارة القانونية لإنجاز المهام المختلفة منها المتابعة مع الفئات المستفيدة من خدماتنا، تحديث بياناتهم والتحويل للجهات المختصة. كما ساندت الإدارة القانونية في المتابعة والتنسيق مع الشركاء للاستعلام وتقديم خدمات شمولية للفئات المستفيدة والاستعلام عن المحكوم عليهم. كما تم التعاون مع وحدة الإعلام لغايات توزيع أخبار وتقارير عن أنشطة وفعاليات الصندوق للوكالات لتغطيتها عبر الصحف والمواقع الالكترونية والتواصل الاجتماعي.

وتقوم الإدارة بتحديد احتياجات الصندوق سواء المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره والفئات المستفيدة وخاصة النساء والأطفال على حد سواء، أو تلك المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية من حيث المعدات والأنظمة التشغيلية، ومن ثم تقديم هذه الاحتياجات على شكل مشاريع إلى الجهات المانحة والجهات ذات الصلة.

بالاستناد إلى خطته الاستراتيجية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٦) والتي تم تطويرها بناءً على تشاورات ولقاءات مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة والشركاء الاستراتيجيين، اتبع صندوق النفقة الفلسطيني خلال العام ٢٠٢١ منهجية واضحة من أجل ترسيخ مفاهيم التخطيط المؤسسي على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي والتشغيلي، للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف والغايات، وتقديم خدمات العدالة، الحماية، المساءلة والتمكين للفئات المستفيدة والتي تتسم بالجودة والكفاءة.

حدد الصندوق أنواع البرامج طويلة الأجل بما يتماشى مع أولوياتنا. وتتمحور هذه المنهجية في التحول من الأنشطة والمشاريع القصيرة الأجل إلى تطوير برامج طويلة المدى لتلبية احتياجات وأولويات وحقوق الفئات المستفيدة من النفقة تضمن حياة كريمة لهم تمكنهم من أن يصبحوا ذوات فاعلة للتغيير في المجتمع، وهذه البرامج هي:

برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي

برنامج الحماية والإدماج

المساعدة القانونية

المساعدة القانونية

أولا: الاستشارات القانونية

تعزيزا لقيم الدفاع عن أصحاب الحقوق، قدم الصندوق (٤٤١) استشارة للمتوجهات المستحقات للنفقة من الصندوق مقارنة مع (٣٦٩) استشارة قانونية في مسائل الأحوال الشخصية. وقد احتلت مسألة زيادة النفقة وأنواعها (التعليم، العلاج، أجرة مسكن، أجرة حضانة، عده، رضاعة....) أعلى نسبة (٥٢,١٥٪) من بين الاستشارات الأخرى التي قدمها الصندوق بحسب بيانات الإدارة القانونية للعام ٢٠٢١، تلاها اجراءات التعذر بالنسبة لحكم نفقة جديد (٩,٢٩٪)، الطلاق وأنواعه (التفريق للنزاع والشقاق والطلاق مقابل الابراء العام...) (٦,٨٠٪).

أيضا تم تقديم استشارات بمسائل أخرى (٣١,٤٧٪) من قبيل: حقوق المطلقة المالية /منها بدل الطلاق التعسفي، قضايا الضم وأثر رفض الصغير تنفيذ الحكم/ قضايا قطع النفقة، تقديم شكوى تهديد، رفع دعوى تصحيح حكم، اجراءات تسديد ملف تنفيذي، طرق تسجيل شقة في هيئة تسوية الأراضي، إجراءات دعوى منع المطالبة، مطالبة مالية، تنفيذ كمبيالة، تخلية مأجور، تسوية دين، دعوى مشاهدة واستضافة، طرق التنفيذ على التركة، أثر الطلاق على النفقة، أثر زواج الام على حق الحضانة، أثر العمل على استحقاق الاستفادة من خدمات الصندوق المالية، أثر التسوية مع المحكوم عليه، حالات قطع النفقة وأثر إصدار أحكامها، الولاية في عقد الزواج، طريقة اصدار شهادات الميلاد، طرق المطالبة بمصاغ ذهبي، طريقة رفع دعوى التشهير، إجراءات التنفيذ لحكم و/أو شيكات: تبليغ، حبس، حجز، انسحاب، تسديد الملف، إمكانية إحالة ملف تنفيذي من محكمة إلى أخرى، تنفيذ حكم الحضانة في الخارج، أحكام الوصاية، الميراث، طريقة تحصيل دين للمستفيدة، أو عليها، العلاوة الاجتماعية عن الصغار، طريقة استئناف حكم، طريقة إعادة المحاكمة وأحكام عامة في الحضانة.

أما على مستوى المتوجهات الجدد فقد بلغت عدد الاستشارات القانونية التي تم تقديمها من الصندوق (٥٣٣) استشارة قانونية مقارنة مع (٣٦٩) استشارة في العام ٢٠٢٠. وقد احتلت قضية طرق الحصول على النفقة بأنواعها أعلى نسبة (١٥,٣٨٪) من بين الاستشارات الأخرى التي قدمها الصندوق للعام ٢٠٢١، تلاها أحكام عامة في الحضانة وأجرة المسكن والاستفادة من خدمات الصندوق المالية بنسب متساوية لكل منهما (١١,٢٥٪)، ومن ثم إجراءات الحصول على تعذر التنفيذ (١١,٠٦٪)، زيادة النفقة (١٠,٨٨٪)، إجراءات تنفيذ أحكام النفقة: تبليغ، حبس، حجز، تسديد الملف (١٠,٦٩٪). هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى تم تقديم استشارات بشأنها تمثلت بالعناوين التالية: كيفية الحجز على مال/ راتب يعود للمحكوم عليه، أحكام الميراث والوصاية، النزاع والشقاق، طرق الحصول على النفقة بأنواعها، طرق تنفيذ وتصديق حكم أجنبي، الطلاق مقابل الإبراء العام، طريقة رفع دعوى إثبات طلاق، طرق الحصول على أحكام الاستضافة والمشاهدة، طريقة الحصول على نفقة العلاج، التعويض عن الطلاق التعسفي، حقوق المطلقة المالية، رفع دعوى نفقة ابنة، حقوق الزوجة المالية، أحكام الوكالة (عامة، خاصة، شرعية)، تحصيل النفقة والدين المتراكم، طرق الحصول على نفقة العدة، دعوى الضم، التزامات الكفيل القانونية، طرق تقدير قيمة النفقة المحكوم بها، التنازل، قطع قضايا النفقة، تقديم شكوى جزائية وأثرها على النفقة، طريقة رفع دعاوى مطالبة مدنية، اجراءات نقل الحضانة، أثر الطلاق على النفقة، طرق الحصول على التعذر الجزئي، أثر اتفاقية الإرشاد الأسري على النفقة (٢٩,٤٩٪).

ونتيجة تلك الاستشارات تم وضع خطة توعوية للنساء المستفيدات والمتوجهات الجدد بطرق الوصول إلى حقهن الذي كفله القانون لهن، كما تم تقديم مساعدة قانونية لتنفيذ أحكام النفقة المحكوم لهن بها دون اللجوء للصندوق وذلك عن طريق الحبس والحجز على أموال المحكوم عليهم المنقولة و/أو غير المنقولة كما هو مبين أدناه.

ثانيا: المساعدة القانونية في تنفيذ أحكام النفقة، الحضانة و/أو المشاهدة

- قام الصندوق بتنفيذ (١١) حكم نفقة مقارنة مع (١٨) حكم نفقة في العام ٢٠٢٠ في جميع مناطق الضفة، نتيجة للحاجة الملحة للفئات المستفيدة من النفقة التي تتوجه للصندوق لطلب المساعدة، نتيجة الصعوبات التي تواجههم في تنفيذ أحكام النفقة في دوائر التنفيذ، لأسباب متعددة منها الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، والقانونية.

- استصدر الصندوق شهادة ميلاد لابنة متوجهة، بعد تعنت الأب واساءته لاستعمال سلطته بإصدار شهادة ميلاد لأبنائه كنوع من أنواع الضغط على طليقته، من خلال التنسيق والتواصل مع وزارة الداخلية. على اعتبار أن شهادة الميلاد هي أبسط الحقوق المكفولة قانوناً.

- تصحيح الصندوق لحجة طلاق مقابل الإبراء العام إلى حجة طلاق مقابل ابراء في المهر المؤجل، بعد مدافعة الصندوق عن مستفيدة باتخاذ الإجراءات القانونية لتطليقها من زوجها المحكوم عليه مقابل ابراء في المهر المؤجل فقط، وبعد اتمام جميع الاجراءات تبين أن حجة الطلاق قد صدرت بالإبراء العام من كافة الحقوق، وهذا مخالف لما تم الاتفاق والتوقيع عليه أمام القاضي، مما تطلب مراجعة المحكمة مرة أخرى لغايات تصحيح حجة الطلاق.

- تم تنفيذ أحكام نفقة لسيدة تقدمت بطلب للاستفادة لها ولأطفالها من خدمات الصندوق المالية، إلا أن طلبها لا تنطبق عليه شروط الاستفادة، لعدم توفر مشروحات تفيد بأن حكم النفقة قطعي ومازال ساري المفعول، وذلك لاستصدار المحكوم عليه حكم لقطع أحكام النفقة دون سداد المبالغ المالية في ذمته في الملفات التنفيذية. وبذلك تم التجسير مع والد المحكوم عليه، وقام بسداد قيمة المبالغ المتراكمة على ابنه.

- تم إصدار قرار إعادة الأطفال إلى حضانة والدتهم، بعد تقديم شكوى تعدي على حراسة قاصر، لدى شرطة حماية الأسرة.

- تحصيل الدين المتراكم لمتوجهة في ملفاتها التنفيذية (نفقة زوجة / وصغار)، والبالغ قيمته (٧٧٦٨ شيقل)، بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة ابتداءً من مرحلة التفاوض إلى إبرام تسوية مع المحكوم عليه بكفالة كفيل مليء لضمان التحصيل.

- استرداد أوامر الحبس لمحكوم عليه بعد توجهه بطلب للصندوق لتقديم المساعدة القانونية له، وتم إجراء تسوية مع دائرة التنفيذ لسداد الدين المتراكم عليه، مع مراعاة مصلحة كافة الأطراف.

برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي

إيماناً منا بأهمية التمكين الاقتصادي للفئات المستفيدة من النفقة وخاصة النساء باعتباره حق إنساني أساسي، يسعى الصندوق دوما إلى التشبيك مع المؤسسات الوطنية والدولية لتقديم الدعم في مجال ريادة الأعمال لهذه الفئات على اعتبار أن توسيع فرصهن في المجال الاقتصادي يجسد رؤية وفلسفة الصندوق بغية توسيع الفرص الاقتصادية أمامهن وتمكينهن من امتلاك الصلاحيات لصنع القرارات في الحيز العام والخاص، وتعزيز مشاركتهن في الشأن العام.

وضمن استراتيجيته (تعزيز قدرات النساء على تطوير وإدارة المشاريع الاقتصادية على المدى البعيد)، نظم الصندوق بالشراكة مع مكتب جايكا فلسطين ووزارة الاقتصاد الوطني ورشة عمل لـ (١٥) مشاركة مستحقة للنفقة، في الغرفة التجارية رام الله وذلك بحضور كل من طاقم ومدير عام الصندوق والسيد توشيا آبيه الممثل الرئيسي لمكتب جايكا فلسطين، والسيد خضر ضراغمة مدير عام الصناعة والمصادر الطبيعية في وزارة الاقتصاد الوطني والسيد أكرم حجازي من الغرف التجارية. تم تعريف المشاركات بمفهوم الريادية والتعرف على مشاريعهن وتحليل نقاط القوة والضعف فيها، كما تعريفهن باستراتيجيات التسويق لتمكينهن مستقبلا من تجاوز العراقيل التي تعترض طريقهن، كما تعزيز نقاط القوة وتعميمها كدروس مستفادة لريادات أخريات مستقبلا .

يولي صندوق النفقة هذا النوع من التدريبات أهمية خاصة باعتبار أن غالبية النساء لديهن مهارات، سواء في الزراعة والإنتاج الغذائي، الحرف اليدوية، المخبوزات. لكنها بحاجه للمزيد من التدريب على إدارة أموالهن وتطوير منتجاتهن وتغليفها بشكل ينافس في السوق المحلي والتسويق والانتشار، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى امتلاكهن هوايات بحاجه الى التدريب لتطويرها وتحويلها إلى مهارات.

دورة محاسبية تؤهلهن لدخول سوق العمل

في سبيل دعم امتلاك الفئات المستفيدة للمهارات التي يستطعن من خلالها دخول سوق العمل ، وخاصة النساء المتروكات اللواتي يعشن على مستوى الكفاف وبالكاد يستطعن تأمين احتياجاتهن الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن لهن ولأطفالهن، فقد نظم صندوق النفقة بالشراكة مع أكاديمية إنجاز التعليمية دورة برنامج القدس في المحاسبة لعشرة من مستفيدات الصندوق في محافظة الخليل، لمعرفة الفرضيات اللازمة والمبادئ الحسابية والمهارات اللازمة لقراءة وفهم القوائم المالية والحسابات الختامية مما يؤهلهن إلى اكتساب خبرة عملية بما يتماشى مع احتياج سوق العمل.

تمكين الفئات المستفيدة من النفقة من الاتصال التواصل

" أصبح الآن بإمكان الفئات المستفيدة، الاشتراك بخدمة الإنترنت من بالتل بخصومات وأسعار مميز ة"

في ظل زيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت للتعليم عن بعد، قام الصندوق بالتنسيق مع كل من شركة الاتصالات(بالتل) ووزارة الاتصالات للحصول على عرض خاص ومميز للاشتراك بخدمة الانترنت للفئات المستفيدة للاشتراك بحملة خط" تمكين".

وقد تم الترويج للعرض مدة ثلاثة أشهر (اكتوبر-ديسمبر ٢٠٢١) من قبل شركة الاتصالات عبر تصميم منشورات على صفحة الصندوق بالإضافة إلى ارسال رسائل نصية والتواصل هاتفيا مع الفئات المستفيدة للاشتراك بالحملة والاستفادة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد بناءً على اتفاق بين شركة الاتصالات، ووزارة الاتصالات.

برنامج الحماية والإدماج

أولى الصندوق هذا البرنامج اهتماماً خاصاً كونه يؤثر بشكل مباشر على الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية للفئات المستفيدة، بالإضافة إلى مدى تأثيره على النطاق الفردي والعائلي والمجتمعي مما يساهم في حفظ السلم الأهلي للمجتمع بشكل عام.

الحماية

من خلال مشروع حياه الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة للسكان "حياه"، عمل الصندوق على عقد ورش عمل ودورات تدريبية لرفع وعي (٥٠) مستفيدة من المستحقات للنفقة في محافظات الوسط والشمال والجنوب لتعريفهن بمفاهيم المساواة والتمييز ومبادئ الحماية والأسباب الموجبة لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف وبعض مسائل الأحوال الشخصية. وقد تم اعتماد منهجية التدريب التشاركي الفعال الذي تكمن أهميته في قدرته على استنطاق قدرات وطاقات المجموعات وتفعيلها من أجل رفع الوعي وإحداث التغيير المجتمعي للوصول إلى مجتمع متكافئ بالفرص بين جميع فئاته.

أكثر ما يميز هذا التدريب أن الصندوق قام بعقد التدريب في الغرفة التجارية بعد سلسلة لقاءات تعريفية وتشبيكيه بين الطرفين على مدار سنوات عدة من التعاون المشترك والدؤوب. وبناء عليه استثمر الصندوق الفرصة وقام باستضافة نائب الغرفة التجارية في الخليل خلال الساعة الأخيرة من التدريب، بالإضافة إلى المسؤول عن فرص التشغيل كما المسؤول عن الدورات التدريبية المهنية، وقد استمع فريق الغرفة إلى احتياجات النساء المتنوعة، التي تفاوتت ما بين توفير فرص عمل للنساء من حملة شهادة البكالوريوس، ودورات تدريب مهني تؤمن لهم مستقبلا فرصة عمل، بالإضافة إلى توفير وتأهيل مساكن للأسر التي لا يتوفر لديها سكن لائق. وكان التفاعل مثمرًا وخرج بنتائج إيجابية أبرزها:

١) تزويد الغرفة التجارية بقائمة من أسماء المشاركات ليتنسى لهم/ ن الترشح لدورة صياغة الذهب ودورة تصميم الخياطة بواقع ٧٠٠ ساعة تدريبية لكل منهما معززة بشهادة دبلوم.

٢) رصد أسماء النساء اللواتي يرغبن بفرص عمل، وتم فعليا متابعة التواصل مع الجهات ذات العلاقة (الجهات التي قدمت إليها النساء طلبات توظيف في وقت سابق)، وفي نهاية التدريب قام نائب رئيس الغرفة بالتواصل شخصيا مع هذه الجهات، للإيعاز لهم بناء على طلب الصندوق بمنح النساء المستحقات للنفقة كوتة للعمل في مؤسساتهم

٣) رصد قائمة النساء اللواتي يرأسن أسرهن وممن هن بحاجة لترميم وتأهيل بيوتهن.

تقييم بعض المشاركات كما جاء على لسانهن:

"التدريب كان رائع وممتع وله آثار إيجابية على شخصي حيث بدأت على الكلام والمناقشة، والقضايا التي ناقشناها فتحت لنا آفاق واسعة للتفكير."

"كانت المواضيع التي تعرفنا عليها مميزة وتساعدني على أخذ قراراتي في الحياة اليومية."

"كان اختصرت على حالي سنين لو حكولي من قبل إنه في صندوق ولما أخدت التوعية اللازمة بحقوقي عمالي بسمع منكم وبعيد مع نفسي شريط حياتي كنت تائهة يلوموا فيي الناس."

ولم يقف الصندوق عند مبدأ الحماية بالمفهوم التقليدي العام بل تعداه إلى رفد الفئات المستفيدة بالخبرات والمهارات الحياتية الصحية اللازمة ورفع كفاءتهن للتعامل الأمثل مع الحوادث الطارئة. في هذا السياق تم التعاون مع "مؤسسة إنجاز" في محافظة الخليل لعقد ورشة عمل تدريبية حول الإسعافات الأولية للتعامل الأمثل مع الحالات الطارئة المتعلقة بالتنفس، كالحساسية المفرطة والاختناق؛ النوبة القلبية؛ السكتة الدماغية؛ الكسور؛ السموم؛ إصابات العمود الفقري؛ الحالات البيئية الطارئة مثل لسعة الأفاعي والعقارب التي من الممكن أن تساهم في حمايتهن وأسرهن وأطفالهن.

وعبرت بعض المشاركات كما جاء على لسا نهن :

"ساعدتني هذه الدورة على تصويب بعض المعلومات في كيفية التعامل مع بعض الحوادث المختلفة."

"اكتسبت مهارات أهمية التحكم بالنفس وسرعة البديهية عند وقوع حوادث طارئة"

الإدماج

أما على صعيد إدماج الفئات المستفيدة من النفقة في المجتمع، وضمن رؤية وأهداف صندوق النفقة في تطوير السياسات والاجراءات والتدابير والممارسات الفضلى نحو حقوق المستفيدين والمستفيدات من الصندوق فقد تم تنفيذ تدريبات لثلاث مجموعات من المستفيدات في مناطق رام الله نابلس والخليل. تهدف هذه الدورات إلى

تمكين النساء المستحقات للنفقة وتطوير معارفهن وبناء قدراتهن ومهاراتهن الذاتية وتمكينهن النفسي والاجتماعي، مع التركيز على الجانب النظري والعملي من خلال تزويدهن بالمهارات والمعلومات والتوجهات اللازمة لهن كمستفيدات متمكنات في الدفاع عن حقوقهن والخروج من الأزمات التي يتعرضن لها.

بدعم من مشروع الأمم المتحدة "حياه " من خلال UNFPA، تم عقد هذه التدريبات على مدار ٦ ايام لثلاث مجموعات بواقع يومين تدريبين لكل مجموعة بواقع ٦ ساعات تدريبية في اليوم الواحد (بمجموع ٣٦ ساعة تدريبية. اختتمت هذه التدريبات بزيادة معارف المستفيدات فيما يتعلق بأساليب الاتصال وتقنياتها وآليات التواصل مع الذات والآخرين، إضافة إلى إكساب المشاركات مهارات توكيد الذات والثقة بالنفس وتقدير الذات، الايجابية، المرونة، التفكير النقدي، حسن الاستماع والاصغاء، الحوار البناء وتجنيد مصادر دعم اجتماعي وتعزيز القدرات وتحفيز القدرات الكامنة والتعرف عليها. كما تم تمكين المشاركات من التعرف على قدراتهن وتطويرها ليتمكن من اتخاذ القرار ضمن بيئة محددة وسياق محدد غير داعم تفتقر إلى تقديم الدعم والاسناد والاحتواء.

وكما جاء على لسان المستفيدات اللواتي شاركن في هذه الورش فإن من أبرز التوصيات التي تم التأكيد عليها الحاجة للتعرف على مفاهيم العنف وآليات الحماية (خاصة ضد الاستغلال النفسي والجسدي والجرائم الالكترونية)، إضافة إلى الحاجة الماسة إلى جلسات الدعم النفسي والاجتماعي والإرشاد الفردي والأسري والجماعي. أيضاً أشارت المشاركات إلى ضرورة تكثيف العمل المجتمعي عبر المزيد من ورش العمل بهدف رفع الوعي حول أهمية تقديم الإسناد والتوجيه والتعامل مع الفئات المستفيدة من النفقة وخاصة النساء، وايلاء الاهتمام بتوفير كافة أشكال الدعم والإسناد لتمكينها من حيث المعارف والمهارات والتعليم والتمكين الاقتصادي وتوفير المساعدات وإدراجها ضمن اهتمام حيز المجتمع ومؤسسات المجتمع المحلي.

الأيام الترفيهية للنساء المستفيدة من النفقة وأبنائهن

ونظراً لما يمر به الأطفال والنساء ممن يترأسن أسرهن، من أزمات عائلية وظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية صعبة، فقد سعى الصندوق أيضاً لإدماجهم في المجتمع، عن طريق تنظيم أيام ترفيهية بشكل سنوي للأطفال والنساء المستفيدة من النفقة، لما توفره من متعة وبهجة هي في جوهرها قيمة معنوية. فتعرضهم لأفكار وأنشطة وتجارب جديدة وتطور شعورهم الخاص بالهوية والانتماء، سينعكس إيجاباً على صحة الأطفال النفسية ورفاههم وتنمية روح الابتكار والمخيلة لديهم.

بالتالي وبالشراكة مع ملتقى رجال الأعمال نظم صندوق النفقة يوما ترفيهيا للأطفال المستفيدة من النفقة في محافظة الخليل وقد شارك في اللقاء ٢٥٠ طفل وأمهاتهم. تخلل هذا اليوم العديد من الفعاليات من ضمنها: فقرات فنية وغنائية، نشاطات ترفيهية لمجموعة نبضات الشبابية، عرض مسرحي لمسرح نغم، ألعاب خفة، مسابقات، هدايا، رسم على الوجوه، رسم حناء وألعاب بهلوانية. وقد عبرت الأمهات وأطفالهن عن فرحتهم باهتمام الصندوق بهم وتقديرهم لتوفير مساحات آمنة للترفيه.

وعبرت طفلة عن سعادتها بالفعالية قائلة: "كان اليوم كثير حلو لعبنا وفرحنا وانبسطنا واستمتعنا والأجواء كثير حلوة"

كما عبرت إحدى الأمهات: "اليوم كثير حلو وبجنن وبتعطي طاقة للأطفال، وكمان احنا غيرنا نفسيتنا كأمهات لأنه شفنا ولادنا مبسوطين."

الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية، والتي تضمن تحقيق العدالة بشقيها الحماية والمساءلة

رسّخ الصندوق منذ تأسيسه منهجية شاملة ومتكاملة من الخدمات، من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. من أجل الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون وتشجيع تجاوب المؤسسات الوطنية، وتوفير الحماية والسلامة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفئات المستفيدة، ويتعاون الصندوق مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، مختلف أجهزة الشرطة ووزارات الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، التنمية الاجتماعية والنقل، الخارجية، الاتصالات، الاقتصاد، الإسكان والأشغال العامة، المرأة، سلطة الأراضي، هيئة التقاعد والنيابة العامة.

الشراكات ومأسسة العلاقة على المستوى الحكومي

١. مجلس الوزراء

يقوم صندوق النفقة الفلسطيني باعتباره هيئة سيادية غير وزارية وتتبع إداريا بشكل مباشر إلى مجلس الوزراء، بالتنسيق بشكل دائم ومستمر مع مجلس الوزراء من أجل ضمان مشاركته بشكل فعال في اجتماعات اللجان الوطنية والائتلافات الغير حكومية لإدماج الفئات المستفيدة من خدماته في السياسات والتشريعات الوطنية. وعليه، واستكمالا لإدراج الصندوق في خمس استراتيجيات قطاعية وعبر القطاعية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣، فقد تم التواصل بشكل رسمي مع المجلس من أجل تسريع انضمام الصندوق في المجموعات القطاعية والتي لا يعد عضوا فيها، أهمها مجموعة عمل قطاع العدالة ولجنة ١٣٢٥ التي تهدف بدورها إلى دمج النساء ومصالحهن ضمن عمليات صنع القرار، وحمايتهن وضمان السلامة والأمن الاقتصادي لهن، بالإضافة إلى تلبية احتياجاتهن الخاصة أثناء وما بعد النزاع. أما على صعيد المجموعات واللجان والتي يعد الصندوق عضوا فيها فقد شارك الصندوق في حضور الاجتماعات الدورية في آليتين للتخطيط الوطني؛ مجموعة عمل قطاع الحماية الاجتماعية، ومجموعة حماية الطفل في رام الله / محافظة البيرة.

٢. مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني

عقد الصندوق جملة من اللقاءات مع مجلس القضاء الأعلى لمناقشة إجراءات سير العمل لدى دوائر التنفيذ وخصوصاً ملفات النفقة لتوفير الوقت والجهد وضمان تسهيل اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الأموال المصروفة.

تم عقد العديد من الاجتماعات بين الطرفين أبرزها اجتماع وفد الصندوق ممثلا بالمدير العام أ. فاطمة المؤقت بمعالي المستشار عيسى أبو شرار رئيس المحكمة العليا/محكمة النقض، رئيس مجلس القضاء الأعلى لمناقشة إجراءات سير العمل لدى دوائر التنفيذ وخصوصاً ملفات النفقة.

٣. سلطة النقد الفلسطينية

وفي إطار التنسيق والتشبيك، واستنادا لتعميم سلطة النقد الخاص بالاستعلام عن أرصدة المحكوم عليهم، تابع الصندوق، الكتب التي تم

تسطيرها لسلطة النقد للاستعلام عن أرصده المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في البلاد لغايات حجزها لصالح الصندوق، والتي احتوت على (١.١) قرار حجز بحق (١.١) محكوم عليه. وتبين وجود مبالغ مالية تتراوح قيمتها ما بين (٤,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠) شيقلا بحق سبعة من المحكوم عليهم.

٤. هيئة التقاعد الفلسطيني

وفي إطار المتابعة مع هيئة التقاعد الفلسطيني، فقد تبين بعد استعلام الصندوق حول رواتب و/أو مستحقات للمحكوم عليهم لغايات الحجز عليها، عن تقاضي (٢٥) من المحكوم عليهم راتب من الدائرة المذكورة وجاري العمل على اتخاذ الاجراءات القانونية وفق الأصول والقانون.

٥. وزارة الداخلية

وصولاً لاسترداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم ممن هم داخل وخارج البلاد، عقد الصندوق عدة لقاءات مع وزارة الداخلية للخروج بمسودة مذكرة تفاهم تهدف إلى تفعيل الشراكة وزيادة التعاون المشترك، من خلال ملاحقة الفارين من وجه العدالة والمكلفين بالدفع لحماية أصحاب الحقوق. بحيث تلتزم الداخلية بتزويد الصندوق بأية بيانات أو معلومات تتعلق بالمحكوم عليهم عند طلبها رسميا من الصندوق من قبيل: الاسم الرباعي، رقم الهوية، مكان الإقامة، تفقد حياة المحكوم عليهم وغيرها من البيانات. وعليه، تم تزويد الصندوق خلال العام ٢٠٢١ بأرقام هويات لستة من المحكوم عليهم، وبيان تفقد لحياه (١٢) من المحكوم عليهم. كما تقديم الدعم الكامل من خلال دوائر الأحوال المدنية التابعة لها في جميع المحافظات، للحصول على شهادة طلاق أو شهادة زواج تعطي بيانات كاملة عن المحكوم عليه. بالإضافة إلى التنسيق والمتابعة من قبل الداخلية مع وزارة العدل من أجل عدم منح المحكوم عليهم المشغولة ذممهم بمبالغ مالية لصالح الصندوق شهادة حسن سلوك.

٦. الشرطة

في إطار خدمة سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين خاصة الفئات المستفيدة من النفقة وتوفير الحياة الكريمة لهم، بالإضافة إلى ضمان استدامة عمل الصندوق وتحقيق غاياته في مساءلة الفارين من وجه العدالة وتحصيله المبالغ المترتبة عليهم، واصل صندوق النفقة جهوده الحثيثة لتطوير شراكته الاستراتيجية والمستمرة مع الشرطة الفلسطينية نظرا للدور المعمق الذي تلعبه الشرطة في إحقاق الحق وتنفيذ الأحكام وملامسة قضايا الأسرة والتعامل معها بمهنية

مطلقة، باعتبارها جهة إنفاذ للقانون وتعمل على تنفيذ المذكرات القضائية ذات العلاقة. في إطار تفعيل هذا التعاون الاستراتيجي تم عقد عدة لقاءات مشتركة بين الصندوق والشرطة تم تتويجها بورشة عمل ما بين طاقم الصندوق ومدراء الشرطة في المحافظات بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٣ وذلك في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، لبحث التحديات التي تواجه الطرفين في تنفيذ أحكام النفقة، وتشخيص أسبابها وإيجاد حلول إبداعية لغايات مساءلة الفارين من وجه العدالة.

ومن بين أبرز التحديات التي تعيق تنفيذ الأحكام، التقسيمات الإدارية ومنها تقسيمات (أ، ب، ج)، وصعوبة الوصول إلى مناطق (ج) تحديدا. بالإضافة إلى عدم وجود ربط إلكتروني ما بين الصندوق والشرطة القضائية. أيضاً وجود قرارات محاكم وأوامر حبس يتعذر تنفيذها لأن المحكوم عليهم هم من حملة الجنسية الإسرائيلية أو يقيمون داخل الخط الأخضر باستمرار ومنهم لا يحمل الهوية الفلسطينية ومقيمون خارج البلاد. وأيضا القرارات الصادرة من المحاكم في غالبيتها لا يكون فيها المستفيد صندوق النفقة وعليه لا يتم تمييزها من خلال المذكرات الواردة كجهة مستفيدة، أضف/ ي إلى ذلك عدم إعلام الصندوق بأوامر الحبس المنفذة

و/ أو انتهاء المحكومية بحق الفارين من العدالة، ناهيك عن التغييرات الإدارية المستمرة في الشرطة والتي تعيق التواصل الفعال بين الطرفين.

وكان من بين الحلول التي تم طرحها لتجاوز التحديات، العمل على نصب حواجز متنقلة بحسب الإمكانات المتاحة لتنفيذ أوامر الحبس بحق الفارين من العدالة. هذا بالإضافة إلى أهمية المضي قدما في تأسيس شبكة الربط الالكتروني بين الصندوق وجهاز الشرطة القضائية، بالإضافة إلى أهمية متابعة أوامر الحبس الصادر لصالح صندوق النفقة والتأكد من صدورها باسمه من خلال مجلس القضاء الأعلى كي يكون لها أولوية التنفيذ عند وصولها إلى الشرطة. أيضاً تنظيم زيارات دورية من قبل الصندوق بغية الحفاظ على التواصل الدائم مع مكاتب الشرطة لتجاوز التغييرات الإدارية في الجهاز. وأيضاً ضرورة التواصل المستمر مع صندوق النفقة لإعلامه بأوامر الحبس المنفذة و/ أو انتهاء محكومية الفارين من العدالة.

٧. وزارة شؤون المرأة

توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الصندوق ووزارة شؤون المرأة للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك لخلق إطار عمل مشترك للطرفين بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل بينهما من أجل الوصول إلى توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون. وقد نصت المذكرة على تعاون الطرفين في عدد من المجالات منها: تطوير منظومة التشريعات ذات العلاقة بعملهما؛ تبادل البيانات والمعلومات بخصوص القضايا المتابعة من قبل الفريقين كل في مجال عمله؛ تنفيذ مجموعة من البرامج الإعلامية التي تسلط الضوء على الدور التكاملي ما بين الصندوق والوزارة بهدف تكريس التعاون والشراكة؛ عقد ورش توعوية مشتركة بين الفريقين، بحيث يتم تحديد الفئات المستهدفة لاحقاً، مشاركة الفريقين في التخطيط والتنفيذ للفعاليات الوطنية. وتعتبر مذكرة التفاهم جزءاً أساسياً وأصيلاً من مأسسة وتعميم قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في مختلف القطاعات، وأحد أهم الآليات التي من شأنها تسهيل تطبيق أجندة السياسات الوطنية وأيضاً تنفيذ الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للعدالة والمساواة بين الجنسين للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، وتعزيز مبادئ حقوق الانسان والوصول إلى العدالة وفقاً للمرجعيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين بالإضافة إلى أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٨. وزارة الأشغال العامة والإسكان

في إطار تقديم أفضل خدمة للفئات المستفيدة من خدمات الصندوق في مجال السكن، عقد الصندوق

جملة من اللقاءات مع وزارة الإسكان لبحث آليات التعاون المشتركة مع الوزارة لكونها جهة ذات اختصاص في مجالات الدعم الفني والهندسي. ويجرى العمل حاليا على صياغة مذكرة تفاهم، تقوم الوزارة بموجبها بتقديم الدعم الفني للحالات الأكثر احتياجا للسكن اللائق تحديدا في مجال ترميم البيوت واعادة تأهيلها.

٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

فرض التطور المستمر والسريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الصندوق مواكبة الأطر والسياسات التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدوره المميز، وتعزز الوصول إلى البيانات وخدمات الصندوق بكل يسر وشفافية، فضلاً عن توفر الحماية للفئات المستفيدة.
في هذا الجانب استمر الصندوق في بحث آليات التعاون المشتركة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كونها الجهة الرسمية المسؤولة عن بناء مجتمع معرفي قادر على التواصل باستخدام أحدث تقنيات الاتصالات والمعلومات من خلال تهيئة بنية تحتية قوية ومتطورة لتعزيز التعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة وصولا إلى الحكومة الإلكترونية عبر نظام ناقل البيانات الوطني (X-road)، وذلك لضمان تقديم خدمات نوعية بوقت وجهد أقل لمنالية العدالة.

١٠. وزارة الشؤون الاجتماعية

استمر الصندوق في متابعته الحثيثة والإبقاء على التواصل المستمر مع الشؤون الاجتماعية في محافظة رام االله لتقديم الخدمة للفئات المستفيدة من خدمات الصندوق. وعليه، أثمرت هذه الجهود في مساعدة عدد (٥) من الفئات المستفيدة للحصول على التأمين الصحي كما الاستفادة من خدمات الشؤون الاجتماعية. كما تابع الصندوق جهوده مع الشؤون للتقصي عن جملة من القضايا الخاصة بالفئات المستفيدة ممن تقدموا بطلبات للشؤون ولم يحصلوا على أية ردود من جانب الشؤون، وذلك بضمان حصول الفئات المستفيدة على الخدمة وفق الأصول، وعليه تم تحويل عدد (٥٠) من الفئات المستفيدة للاستفادة من التأمين الصحي والحصول على المساعدات التي تقدمها الشؤون.

١١. القطاع الصحي

استمر الصندوق خلال العام ٢٠٢١ في الاتصال والتواصل مع مستحقات النفقة لتحويلهن إلى الأطباء ومساعدتهن في العديد من المشاكل الصحية، حيث تم تحويل عدد (٦) من الفئات المستفيدة إلى العديد من الأطباء الشركاء الذين يؤمنون بمسؤوليتهم تجاه المجتمع.

أنشطة الشراكة

وزارة الأشغال العامة والإسكان - دولة فلسطين
April 28, 2021

صندوق النفقة يكرم زيارة ويبحثان استمرار التعاون المشترك

رام الله – بحث وزير الأشغال العامة والاسكان د.محمد زيارة، اليوم، مع رئيس صندوق النفقة الفلسطيني فاطمة المؤقت، والوفد المرافق لها سبل استمرار التعاون والدعم الفني والهندسي من الوزارة لصندوق النفقة الفلسطيني ، وما تحتاجه الحالات الانسانية من عمليات ترميم للبيوت واعادة تأهيل.

إقرأ المزيد...

وزارة الحكم المحلي - دولة فلسطين
January 3, 2021

البيرة ٣-١-٢٠٢١: التقى وزير الحكم المحلي م. مجدي الصالح في مكتبه اليوم الأحد، مع مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني فاطمة المؤقت، حيث اطلع على آلية عمل الصندوق وتدخلاته خلال العام الماضي والفئات التي يستهدفها بفعالياته في مختلف المحافظات.

بدوره، أشاد الصالح بالجهود التي تبذلها طواقم الصندوق والأدوار التي يقوم بها في حماية حقوق الفئات المستفيدة من الصندوق، مؤكدا جاهزية الوزارة واستعدادها للتعاون الكامل، من أجل مساعدة الصندوق في تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها وتحقيق الحياة الكريمة

صندوق النفقة الفلسطيني
June 6, 2021

توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق ووزارة شؤون المرأة

اعلن صندوق النفقة الفلسطيني ممثلا بالأستاذة المحامية فاطمة المؤقت مدير عام الصندوق ووزارة شؤون المرأة ممثلة بالدكتورة آمال حمد وزيرة المرأة اليوم عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الطرفين للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك لخلق إطار عمل مشترك بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل بينهما من أجل الوصول إلى توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون.

إقرأ المزيد...

Ministry of Telecom & IT Palestine - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
January 10, 2021

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.م. إسحق سدر يجتمع بمدير عام النفقة الفلسطينية أ.فاطمة مؤقت للتعرف على طبيعة عمل الصندوق والدور الذي يقوم به لتحقيق العداله الاجتماعية .

صندوق النفقة الفلسطيني
July 13, 2021

انطلاقا من فلسفة الصندوق في الدفاع عن حقوق الأطفال في اللعب والمشاركة في أنشطة ثقافية وإبداعية، نظم صندوق النفقة مهرجانا ترفيهيا اليوم وبالشراكة مع ملتقى رجال الأعمال للأطفال المستحقين للنفقة في محافظة الخليل. وشارك في اللقاء ٢٥٠ طفل وأمهاتهم.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
October 7, 2021

شركاء في المسؤولية

الصندوق يعقد مؤتمرا تشاركيا للخروج بسياسات لضمان تحقيق غاياته

عقد صندوق النفقة الفلسطيني اليوم ورشة عمل تشاركية بعنوان "المساءلة والحماية" في مقر جمعية الهلال الفلسطيني مع عدد من شركائه من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتسليط الضوء على أبرز إنجازات الصندوق والمعيقات التي يواجهها في استرداد أمواله من المكلفين بدفع النفقة لكل من: الأطفال، كبار السن، النساء وذوي الإعاقة لغايات تحقيق سيادة للقانون.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
August 19, 2021

عقد ورشة تدريبية في مجال ريادة الأعمال للنساء المعيلات لأسرهن والمستحقات للنفقة من الصندوق

إيمانا من صندوق النفقة الفلسطيني بأهمية التمكين الاقتصادي للنساء المستحقات للنفقة باعتباره حق إنساني أساسي، نظّم صندوق النفقة الفلسطيني بالشراكة مه مكتب جايكا فلسطين ووزارة الاقتصاد الوطني ورشة عمل ل ١٥ مشاركة مستحقة للنفقة، اليوم في الغرفة التجارية رام الله.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
October 7, 2021

حصاد التميز...

الصندوق يعلن في مؤتمره الإعلامي عن فوزه بجائزة منظمة التعاون الإسلامي

عقد صندوق النفقة الفلسطيني مؤتمرا إعلاميا للإعلان عن حصوله على جائزة التميز المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي تقديراً لإنجازاته الاستثنائية في الحماية والدفاع عن حقوق الفئات المستحقة ممن تخلى عنهم المكلفين بدفع النفقة لهم.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
December 13, 2021

ورشة عمل تشاركية... تجسيدا لجسور الشراكة بين صندوق النفقة الفلسطيني والشرطة القضائيةعقد صندوق النفقة اليوم ورشة عمل مشتركة بمقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، لبحث التحديات التي تواجه الطرفين في تنفيذ أحكام النفقة، وتشخيص أسبابها وإيجاد حلول إبداعية لغايات مساءلة الفارين من وجه العدالة.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
October 31, 2021

المؤقت تهنئ اللواء يوسف الحلو بمناسبه توليه منصب مدير عام الشرطة

قدمت الأستاذة فاطمة المؤقت مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني اليوم للواء يوسف الحلو التهنئة والتبريكات على الثقة الغالية التي أولاها إياه فخامة السيد الرئيس لتوليه منصب مدير عام الشرطة متمنية له النجاح. وقد أكدت المؤقت في مكتب اللواء على أهمية تعزيز الشراكة الحقيقية وتطوير آليات العمل المشترك. وقد شددت المؤقت على الدور المعمق الذي تلعبه الشرطة في إحقاق الحق وتنفيذ الأحكام وملامسة قضايا الأسرة والتعامل معها بمهنية مطلقة باعتبارها جهة إنفاذ للقانون وتعمل على تنفيذ المذكرات القضائية ذات العلاقة.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
November 9, 2021

ملحم مشيدا بالقيم الإنسانية والحقوقية التي تحكم عمل صندوق النفقة

زار المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية الأستاذ إبـراهيم ملـحم اليوم صندوق النفقة الفلسطيني بمقره في رام الله، وأثنى على الدور الذي يلعبه الصندوق في تحقيق العدالة، باعتباره هيئة سيادية غير وزارية يفتخر بها كل فلسطيني، كونه شكّل تجربة رائدة عربيا. مشيرا إلى دوره الوطني الهام، في رسم السياسات والتشريعات لتجربته الرائدة في معالجة القضايا الحيوية التي تمس حياة المواطنين والمواطنات.

إقرأ المزيد...

صندوق النفقة الفلسطيني
December 15, 2021

توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق والبنك الوطني

أعلن صندوق النفقة الفلسطيني ممثلا بالأستاذة المحامية فاطمة المؤقت مدير عام الصندوق، والممثل عن البنك الوطني الأستاذ سلامة خليل الرئيس التنفيذي للبنك الوطني عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الطرفين للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك لخلق إطار عمل مشترك بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل بينهما من أجل الوصول إلى توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون.

إقرأ المزيد...

رسم السياسات والتشريعات على المستوى الوطني - مؤتمر المساءلة والحماية – رام الله

عقد صندوق النفقة الفلسطيني مؤتمر تشاركي بعنوان "المساءلة والحماية" في مقر جمعية الهلال الفلسطيني مع عدد من شركائه من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لتسليط الضوء على أبرز إنجازات الصندوق والمعيقات التي يواجهها في استرداد أمواله من المكلفين بدفع النفقة لكل من: الأطفال، كبار السن، النساء وذوي الإعاقة لغايات تحقيق سيادة للقانون. وكان ممن حضر هذا المؤتمر كلا من الشرطة القضائية، النيابة العامة، وزارة العدل، وزارة النقل والمواصلات، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد، وزارة الحكم المحلي وزارة شؤون المرأة، وزارة الأشغال، وزارة الثقافة، هيئة مكافحة الفساد، سلطة الأراضي ديوان الرقابة المالية، الإحصاء الفلسطيني ومجلس الوزراء وغيرهم من مؤسسات المجتمع المدني.

> "مؤتمرنا اليوم تشاركي وتخطيطي وفضاء للتأمل، وموقع للحوار وربما للصراع، لكنه يشكل في جوهره عملية تحويلية تهدف إلى فحص التحديات التي تواجه عمل الصندوق ووضع حلول إبداعية تشاركية تعطي المعاني ذات النكهة الفلسطينية لماهية الشراكة وتعميقها وصولا لمأسستها".
>
> أ. فاطمة المؤقت

تم اختتام المؤتمر بمجموعة من التوصيات تضمن في جوهرها صياغة سياسات من شأنها العمل على استدامة عمل الصندوق لملاحقة المتهربين من وجه العدالة وضمان دفع النفقة لمستحقيها، باعتبار أمواله أموال عامة تتمتع بصفة الامتياز. ومن بين هذه التوصيات، مأسسة العلاقة عبر توقيع مذكرات التفاهم بين الصندوق والشركاء، الربط الالكتروني ما بين الصندوق ومختلف الشركاء، إعطاء أولوية للطلبات الصادرة عن الصندوق وسرعة الاستجابة لها لضمان عدم تهريب أموال المحكوم عليهم.

ورشة عمل تشاركية... تجسيدا لجسور الشراكة بين صندوق النفقة الفلسطيني والشرطة القضائية

عقد صندوق النفقة ورشة عمل مشتركة بمقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، لبحث التحديات التي تواجه الطرفين في تنفيذ أحكام النفقة، وتشخيص أسبابها وإيجاد حلول إبداعية لغايات مساءلة الفارين من وجه العدالة.

وبدورها رحبت مدير عام الصندوق الأستاذة فاطمة المؤقت بالحضور وأكدت على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الصندوق والشرطة القضائية في تعزيز قيم المساءلة للفارين من وجه العدالة عبر مجموعة من الإجراءات لاسترداد أموال الصندوق، مؤكدة على أهمية اللقاءات واستمرارها ومتابعة الإشكاليات وتشخيص أسبابها من عدسات أوسع للخروج بحلول إبداعية من شأنها العمل على تعزيز سيادة القانون.

وأثنى العميد مهند صوان مدير إدارة جهاز الشرطة القضائية من جانبه على الدور الاستثنائي الذي يلعبه الصندوق في حماية حقوق الفئات المستفيدة من النفقة ومساءلة الفارين من وجه العدالة، مشيراً إلى أهمية عقد اللقاءات المستمرة مع جهاز الشرطة القضائية ومناقشة الإجراءات القانونية بحثاً عن الحلول الأفضل لضمان سيادة القانون.

من جانبها أكدت الأستاذة هديل الربعي مدير عام الإدارة القانونية في الصندوق على أهمية بناء علاقة متوازنة بين المواطن والدولة في ظل سيادة القانون عبر تنفيذ مضامين الأحكام القضائية وملاحقة الفارين من العدالة ووضع المكلفين عند مسؤولياتهم.

صندوق النفقة يكرم زيارة ويبحثان استمرار التعاون المشترك

بحث وزير الأشغال العامة والاسكان د. محمد زيارة، مع مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني أ. فاطمة المؤقت، والوفد المرافق لها سبل استمرار التعاون والدعم الفني والهندسي من الوزارة لصندوق النفقة الفلسطيني، وما تحتاجه الحالات الانسانية من عمليات ترميم للبيوت وإعادة تأهيل. وأكد زيارة، على أهمية استمرار العمل مع الصندوق وعلى جهوزية واستعداد الوزارة لاستمرار التعاون معه، في إطار تقديم أفضل خدمة للفئات الانسانية والمهمشة وهذا جزء من المسؤولية المجتمعية للوزارة اتجاه هذه الفئات من ناحيتها، شكرت المؤقت زيارة وطواقم الوزارة على المساعدة والتعاون السابق فيما بينهم، آملة باستمرار التعاون المستقبلي في الإطار الفني والهندسي للحالات التي يواجهها الصندوق. وجرى الاتفاق بين الطرفين على صياغة مذكرة تفاهم، تقوم الوزارة بموجبها بتقديم الدعم الفني للحالات الانسانية التي يواجهها الصندوق. وفي نهاية اللقاء، كرم صندوق النفقة الوزير زيارة بدرع تقديري، تثميناً على جهوده السابقة في التعاون مع صندوق النفقة والمساعدة في الدعم الفني لبعض الحالات.

عقد الصندوق لقاءً توعوياً بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٤ بالشراكة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان بعنوان: " شركاء من أجل تأمين الحق في ا لنفقة "

هدف اللقاء للتعريف بآليات عمل الصندوق والخدمات التي يقدمها، وذلك من أجل تعزيز الوصول لحقوق النفقة من خلال دفع قيمة الأحكام المتعذر تنفيذها للفئات المستحقة، وهم الأطفال وكبار السن والنساء وغير القادرين على الكسب، وملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة وذلك باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد أموال الصندوق، بالتعاون مع الشرطة، سلطة النقد والأراضي، وزارة المواصلات، الخارجية والمالية.

مشاركة الصندوق في ورشات المؤسسات ا لشر يكة

• كعضو في شبكة حماية الطفولة، شارك الصندوق في ورشتي عمل للشبكة، بعنوان "تقرير حول حقوق الطفل الفلسطيني"، والإساءة الجنسية للأطفال. هذا بالإضافة إلى المشاركة في التدريب الذي عقدته الشبكة على مدار يومين بالشراكة مع مركز جبل النجمة للتأهيل تحت إطار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنواع الإساءة والعنف الذي يتعرض له ذوي الإعاقة وآليات التعامل مع الإعاقة الذهنية.

• المشاركة في العديد من الورش التي عقدتها وزارة المرأة خلال هذا العام، منها الاستبيان الخاص بتحديث وتطوير استراتيجية مناهضة العنف ٢٠٢٠-٢٠٣٠، واستطلاع الرأي حول قضايا المرأة الفلسطينية في العام ٢٠٢١.

• في إطار تعزيز ومأسسة العلاقة مع الوزارات المختلفة لتحسين خدماتنا وبناء على طلب إدارة التخطيط والتطوير قمنا بصياغة وإعداد ست مسودات لمذكرات تفاهم لجهات مختلفة منها (وزارة الخارجية، الداخلية، الاقتصاد، الثقافة، التنمية وجمعية دار العطاء تمهيدا لتوقيعها حسب الأصول.

الشراكة ومأسسة العلاقة مع القطاع الخاص والخيري

خلال هذا العام لم يدخر صندوق النفقة الفلسطيني وسعاً في التواصل مع شركات القطاع الخاص وفاعلي الخير في فلسطين والخارج من أجل تقديم مساهمات عينية ومالية للصندوق لضمان استمرار الخدمات المقدمة للفئات الأكثر انكشافا في المجتمع الفلسطيني.

في سبيل استمرار جهود تجنيد الموارد المالية لتحقيق استدامة الخدمات التي يقدمها الصندوق للفئات المستفيدة، بما في ذلك التمويل الأساسي وطويل الأجل من الجهات الوطنية والدولية. تم العمل على استكمال الجهود خلال العام ٢٠٢١ لتحديد وإعداد قائمة بالمانحين ومؤسسات وأفراد القطاع الخاص في فلسطين وخارجها وعقد الاجتماعات لتحديد المجالات المحتملة للعمل المشترك وتقديم المساهمات العينية والنقدية.

ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

من أجل الإيفاء بالتزاماتنا كصندوق تجاه الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق وتحمل كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه، عقد الصندوق عدد من اللقاءات مع ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني وذلك لبحث المشاريع المشتركة بين الطرفين، إضافة إلى الفرص المتاحة للتعاون من أجل تمكين الراقدين على وجعهم، لتمتد أمام حيواتهم مساحات سينبت فيها الفرح من جديد. وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم هذه الفئات من النساء، الأطفال، كبار السن وذوي الإعاقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

التعاون مع البنوك

انطلاقا من المسؤولية الأخلاقية والوطنية لبناء الدولة على اعتبار أن الفئات المستفيدة من النفقة أعمدة أصيلة من أعمدة الوطن إذا اختل توازنها اختل توازن المجتمع برمته، تم توقيع مذكرة تفاهم ما بين الصندوق والبنك الوطني، وذلك نظرا للتقاطعات الهامة ما بين رسالة الصندوق وأهدافه مع رسالة البنك الوطني الهادفة الى تمكين الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق اقتصاديا ومن بينها النساء الفلسطينيات والأطفال ممن تخلى عنهم آباؤهم مع التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية وأن اشراكها أكثر في العملية الاقتصادية من شأنه الإسهام في زيادة الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز البنود التي وردت في الاتفاقية لخدمة الفئات المستفيدة وخاصة النساء هي الإعفاء من عمولة إدارة الحساب كنوع من المساندة الاقتصادية لهن ولأطفالهن، بالإضافة الى انفراد البنك الوطني في تقديم برنامج مصرفي شامل خاص لتمكين المرأة الفلسطينية يتنوع ليقدم الحسابات والقروض بأنواعها بالإضافة الى البطاقات المختلفة، وذلك بشروط مميزة ومرنة. وكجزء من مسؤولية البنك الاجتماعية، قدم البنك الوطني مبلغ (٥٠٠٠) دولار أمريكي لتغطية تكاليف أنشطة الصندوق الخاصة بدعم الفئات المستفيدة ممن يستحقون النفقة.

هيئة الأعمال الخيرية العالمية – الإمارات

نظراً لتقاطع رسالة الصندوق مع مهام عمل هيئة الاعمال الخيرية العالمية – الامارات تم التواصل معهم خلال هذا العام وتزويدهم بمقترح مشروع "تكفل طفل/ة متروك " حيث تم تعريف مصطلح الطفل/ة و النظر إلى مصطلح متروك من العديد من المراجع كالشريعة الإسلامية والتشريعات السارية والمرجعيات الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. وبعد عقد عدد من اللقاءات من المتوقع أن يتم بلورة آلية للتعاون بين الطرفين خلال العام المقبل.

جمعية الإغاثة ٤٨

تم التواصل خلال الربع الثالث من هذا العام مع جميعة الإغاثة ٤٨، وهي مؤسسة إنسانية إغاثية دولية مركزها في الداخل الفلسطيني، ذات رؤية تمكينية-تنموية، تعاونية وواقعية، تعمل بالمجال الخيري مع جميع مكونات المجتمع، وتتقاطع مع رؤية الصندوق. وعليه، تم عقد عدد من الاجتماعات في مقر الجمعية في رام الله وبيت لحم، وتم الاتفاق على توفير كفالة أبناء عدد من المستفيدات ممن تنطبق عليهم شروط الجمعية للمساهمة في تحسين ظروف حياتهم.

الشراكات الثنائية ومأسسة العلاقة مع المؤسسات الدولية

مكتب ممثل النرويج في فلسطين ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN

استكمالا للمراسلات مع مكتب ممثل النرويج في العام ٢٠٢٠، وبعد سلسلة من اللقاءات التي تم عقدها بين إدارة الصندوق ومسؤولي البرامج في مكتب الممثلية النرويجية في فلسطين وخبراء المشاريع والبرامج من منظمة الأمم المتحدة للمرأة لبحث سبل التعاون من أجل دمج الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق وخاصة النساء ضمن برامجهم وأنشطتهم، فقد أثمرت هذه الجهود في التوافق بشكل مبدئي في أواخر عام ٢٠٢١ على دعم المستفيدات، وذلك في إطار مشروع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من حكومة النرويج والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق التمكين الاقتصادي والحماية المجتمعية لهن خلال العام ٢٠٢٢ وذلك وفقا للنتائج التالية:

- تعزيز وصول المرأة إلى خدمات الحماية والمساءلة.

- النساء المستفيدات هن شريكات أساسيات في تعزيز تحقيق حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية في بيئة مجتمعية داعمة.

- رفع قدرة المستفيدات لتعزيز الاعتراف بهن كوكلاء للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.

حكومة السويد

في العام ٢٠٢٠ أكدت الحكومة السويدية أن عمل صندوق النفقة يتماشى مع أولويات الحكومة السويدية المدرجة ضمن استراتيجيتهم. وعليه، قدم صندوق النفقة ورقة مفاهيمية لمقترح مشروع لطلب تمويل نشاطات الصندوق بناءً على تقييم حكومة السويد بإمكانية تطوير شراكة محتملة طويلة الأجل من خلال عملية تنافسية لاختيار الشريك. ولكن اختيار دعم التمويل وقع على مؤسسة أخرى دمجت الأهداف التنموية المتعلقة بالمناخ ضمن أهداف مشروعها المقدم إلى حكومة السويد. بالرغم من أن ورقة الصندوق كانت غنية بالمحاور التي من الممكن أن تخدم الفئات المستفيدة بشكل كبير.

سواسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) UNDP

في إطار تجديد التعاون مع برنامج سواسية المشترك لدعم سيادة القانون في فلسطين، من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، فقد تمت مراجعة خطة العمل الخاصة بالبرنامج عبر عقد عدد من اللقاءات التمهيدية بين الطرفين، لبحث سبل التعاون في مجال دعم وصول الفئات المستفيدة إلى العدالة من خلال تقديم مقترح مشروع الوصول الفوري إلى خدمات المساعدة القانونية ضمن المخرجات أدناه. ومن المتوقع عقد سلسلة من اللقاءات لمناقشة المقترح المقدم لبدء التعاون بشكل رسمي في الربع الأول من العام ٢٠٢٢ وذلك ضمن خطة البرنامج للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣:

- وجود بيئة تشريعية وسياسية تمكينيه للفئات المستفيدة من خدمات الصندوق بما يتماشى مع القوانين الوطنية والأطر والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- تحسين جودة وكفاءة خدمات الصندوق لكل من الفئات المستفيدة والأطراف ذات العلاقة.

- تعزيز دور صندوق النفقة على المستوى الوطني والإقليمي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان- UNFPA

من خلال النشاطات المذكورة آنفا والتي جاءت ثمار جهود التواصل الدؤوب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والاتصال المستمر من أجل بحث سبل التعاون الثنائية. تم تتويج هذه الجهود في توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين كلا الطرفين بالشراكة مع اتحاد لجان المرأة العاملة "PWWSD" بقيمة (٩٠ ألف) دولار أمريكي ضمن مشروع "حياه" المشترك لإنهاء العنف ضد المرأة، من خلال توظيف الكادر القانوني في مناطق الوسط والشمال والجنوب لتقديم الخدمات القانونية (من استشارات ومتابعات وإصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم، بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية) للفئات المستفيدة وخاصة النساء بالإضافة إلى تلقيهن تدريباً مهنياً يساعدهن في الحصول على عمل أو التوعية بحقوقهن القانونية، والتخفيف من أعبائهن الاقتصادية في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت سببا في ازدياد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

كما تم تمويل عقد لقاءات وورش عمل مشتركة للتشبيك مع المؤسسات الحكومية من وزارات وهيئات رسمية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية العاملة في الضفة الغربية من أجل الخروج بسياسات وتشريعات من شأنها تحسين حياة الفئات المستفيدة من خلال تقديم سلة خدمات شمولية تضمن العيش الكريم.

وتم إصدار عدد من المواد السمعية والبصرية وعقد الحملات الاذاعية التي استضافت عدد من الخبراء والأكاديميين العاملين في مجال القانون والدعم الاجتماعي والنفسي بالإضافة إلى ممثلين من القطاع العام والخاص الذين أثنوا على أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في حماية ودعم وتمكين الفئات المستفيدة من النفقة. ومن المتوقع أن يستمر التعاون خلال العام ٢٠٢٢ مع التركيز بشكل مباشر على دعم النساء المستفيدات ضمن نشاطات مختلفة.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

عطفا للمراسلات وتواصل الصندوق المستمر، فقد أبدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي استعدادها للتعاون التقني لبناء قدرات وكفاءات كادر الصندوق في مجال كتابة دراسة الجدوى، وبناء قدرات المستفيدات من خدمات الصندوق من خلال برامج التدريب المقدمة من قبل الخبراء المحليين واليابانيين. وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للشعب الفلسطيني. وقد تم عقد دورة تدريبية لعدد من المستفيدات من كافة المحافظات في الغرفة التجارية في رام الله لتنمية قدراتهن على إدارة مشاريعهن بالتنسيق مع إدارة التخطيط في الصندوق.

التعاون الإيطالي (نيابة عن مجموعة العمل الفنية المعنية بالنوع الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي):

خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١، حضر الصندوق الاجتماع الدوري للمجموعة الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للاتحاد الأوروبي بدعوة وتنسيق من الاتحاد الأوربي والوكالة الإيطالية للتعاون الدولي. كعضو مشارك في هذه المجموعة أدلى الصندوق برأيه حول أفضل السبل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية للنساء وتجنيبهن العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال رفع الوعي المجتمعي والتركيز بشكل أساسي على الذكور كجزء من الحل عوضا عن اعتبارهم جزءً من مشكلة، ينبع هذا الرأي من خلال العبر والدروس المستفادة من القصص الواقعية في ملفات الفئات المستفيدة التي يخدمها الصندوق. وسيستمر التعاون خلال العام ٢٠٢٢ على استكمال الحوار بين الأطراف ذات العلاقة للخروج بأفضل الممارسات لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

الفصل الثاني

مستحقو النفقة وأفراد المجتمع ذوات فاعلة في تغيير حياتهم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

استثمر الصندوق الوسائل المتاحة على اختلافها المرئية والمسموعة والمقروءة، لنشر المعرفة بالصندوق، بالإضافة إلى إنتاج مواد تعريفية وفيديوهات خاصة للفئات المستفيدة من نساء وأطفال لإظهار الأثر الذي يتركه كفالة الحق على حياتهم بعنوان: "صندوق النفقة يجعلنا أقارب"؛ استكمال سلسلة لحظات مؤثرة يتحدث فيها الطاقم عن تجاربه في الصندوق وتأثير كفالة الحق على حيوات الفئات المستفيدة للنفقة؛ عقد لقاءات وجاهية مع عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ التواصل مع دوائر التنفيذ والمحامين وغيرها. هذا بالإضافة إلى تخصيص حلقات أسبوعية بالشراكة مع إذاعة راديو بيت لحم ٢٠٠٠، يتم إعدادها من قبل دائرة الإعلام لغايات تطوير خطاب نسوي نوعي يرسخ قيم العدالة بشقيها الحماية والمساءلة.

أيضاً تم تنظيم موجة إذاعية مفتوحة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، للحديث عن التحديات التي تواجه عمل الصندوق ووضع كافة الاحتياجات أمام الرأي العام لغايات تعميق الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص، لكفالة حق المستحقين والمستحقات للنفقة من الصندوق وضمان حياة أفضل لهم وتمكينهم من العيش بكرامة.

وبخصوص جهات التحويل، وبحسب بيانات الإدارة القانونية فقد شكلت فئة الاصدقاء والاقارب الجهة الأكثر تحويلا للفئات المستفيدة للنفقة بنسبة وصلت (٢٨,٤٢٪) وهذا يدل على انتشار المعرفة بالصندوق، وأيضا يدل على فهم وإدراك للحقوق التي يكفلها الصندوق وسعي الأفراد للمساعدة ضمن هذا الإطار الحقوقي، من خلال تكثيف العمل على هذا النشاط عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، تلاها جهة المحامين والمحاكم الشرعية والنظامية بنسب متساوية وصلت الى (٢٠,٥٢٪) لكل منهما، تلاها جهة المؤسسات والوزارات بنسبة وصلت الى (١١,٠٥٪)، والرسم البياني أدناه يوضح التوزيع النسبي لجهات تحويل الفئات المستفيدة من النفقة من الصندوق.

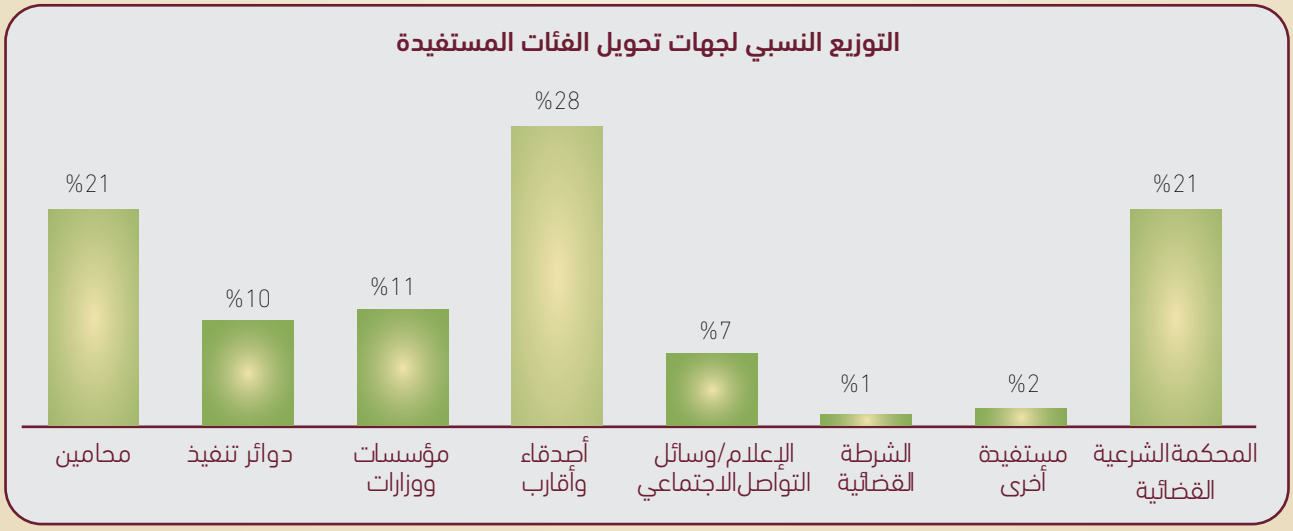

وصل العدد الإجمالي للفئات المستفيدة من النفقة (١٧,٦٢٢) مستفيد/ ة، مقارنة مع (١٦,٤٥٤) و (١٥,٣٦٣) مستفيد/ ة للعامين ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي. وبالنظر إلى العدد الكلي للفئات المستفيدة للعام ٢٠٢١ فقد بلغ فعليا (٢١,٣١٨)، وذلك نتيجة الفرق الناجم عن عدم صرف المستحقات للفئات المستفيدة لمدة شهرين متتاليين. وعليه فإن نسبة الزيادة الكلية للفئات المستفيدة من خدمات الصندوق المالية للعام ٢٠٢١ بلغت (٢٩٪) مقارنة مع العام ٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة الزيادة (٣٩٪) مقارنة مع العام ٢٠١٩.

وتشير البيانات أن الأطفال شكلوا النسبة الأكبر من مستفيدي/ ات النفقة بنسبة وصلت إلى (٦٦,٣٪)، والبالغ عددهم (١١٦٧٦) طفل/ ة، في حين وصل العدد إلى (١٢٣١٤) (١١,٧٢٥) طفل/ ة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي، أي بنسبة انخفاض (٩٥٪) و(٩٩٪). الرسم البياني أدناه يوضع الزيادة في عدد الأطفال مقارنة مع باقي الفئات المستفيدة للنفقة خلال الأعوام (٢٠١٤- ٢٠٢١).

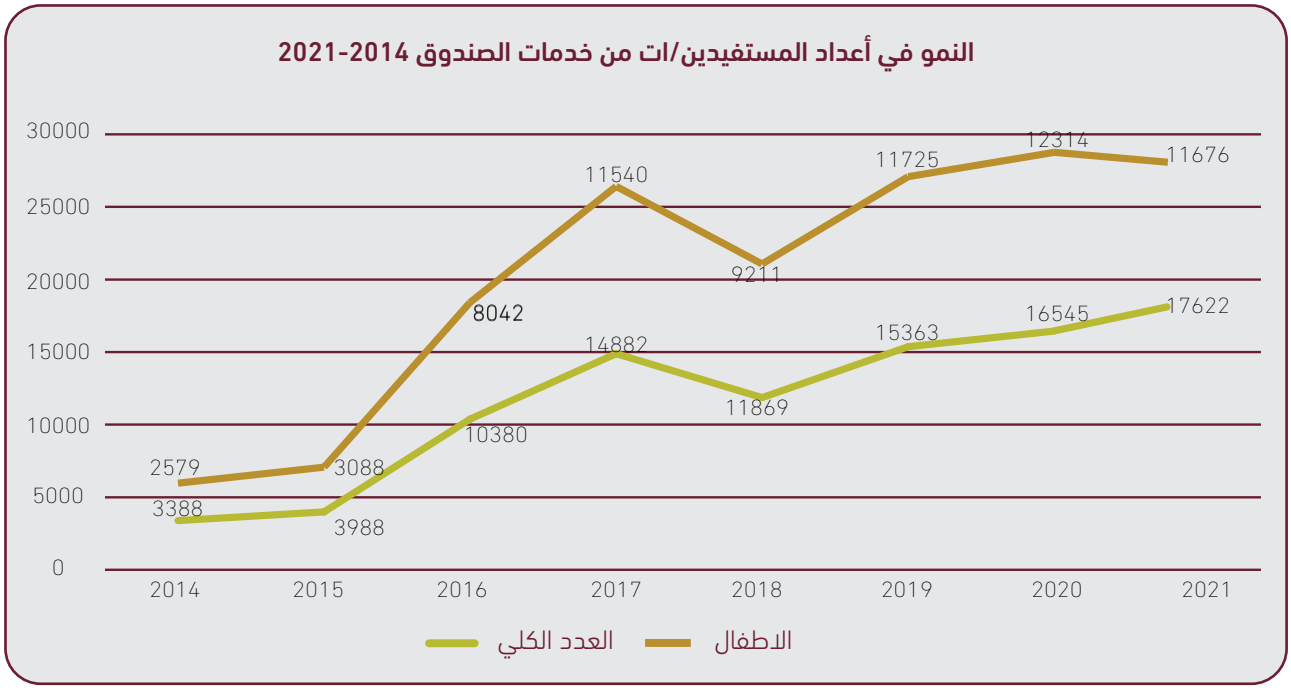

النساء المستفيدات من النفقة من الصندوق ممن يترأسن أسرهن

بلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستفيدات من الخدمات المالية (٥٩٩) في العام ٢٠٢١، أي بنسبة نمو بلغت (٨٪) مقارنة بـ (٥٥١) في العام ٢٠٢٠، موزعين على جميع مناطق عمل الصندوق (وسط، شمال، جنوب). وتظهر بيانات الإدارة القانونية أن منطقة الوسط (محافظات رام الله - البيرة، القدس، سلفيت وأريحا) في الضفة الغربية، لا زالت تحتل مركز الصدارة من حيث عدد النساء المستفيدات من النفقة على مدار الأعوام الثلاثة ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ بنسبة وصلت إلى (٣٩,٠٧٪) في العام ٢٠٢١ مقارنة مع (٣٨,٧٪) و(٤٧,٩٪) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠١٩ على التوالي. تليها منطقة الشمال (محافظات نابلس، طوباس، قلقيلية، جنين وطولكرم)؛ بنسبة وصلت إلى (٣٤,٨٪) في العام ٢٠٢١، مقارنة مع (٣٦,٣٪) و(٣٥,٣٪) لعامي ٢٠٢٠، ٢٠١٩ على التوالي. وأخيراً منطقة الجنوب (محافظات الخليل وبيت لحم)، بنسبة وصلت إلى (١٦,٠٤٪) مقارنة مع (٢٥,٠٠٪) و(١٦,٧٪) لعامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي.

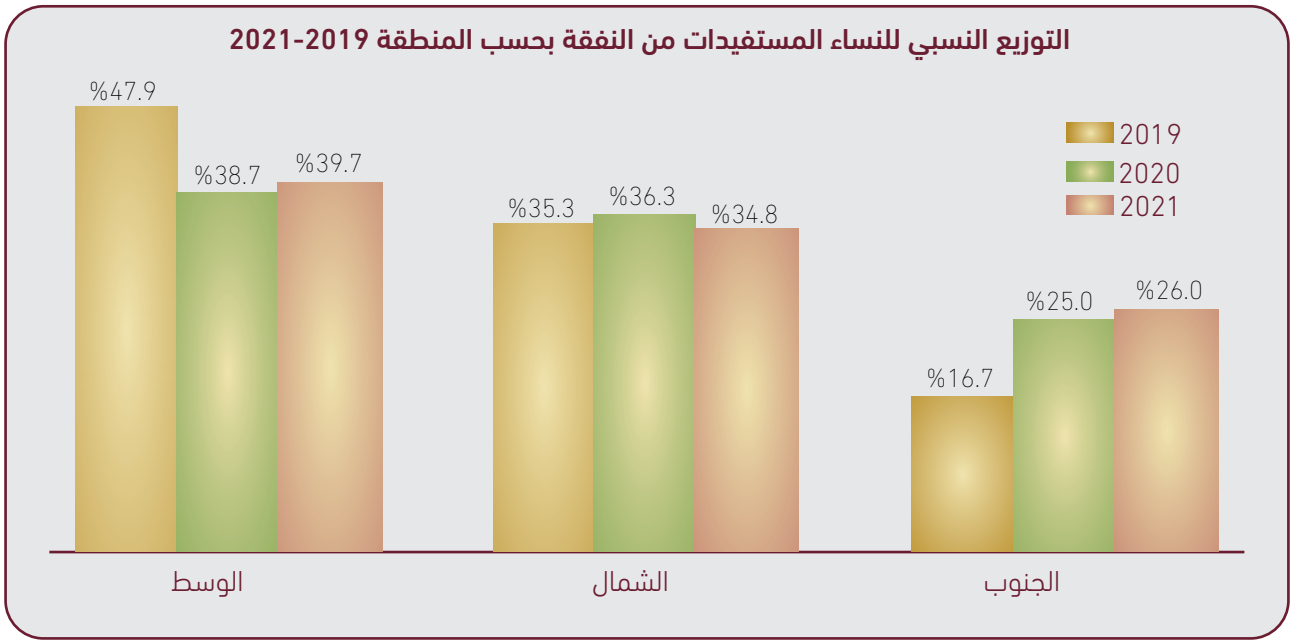

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الحالة الاجتماعية

وبخصوص الحالة الاجتماعية للنساء المستفيدات من النفقة من الصندوق ممن يرأسن أسرهن، تشير بيانات الإدارة القانونية كما في الرسم البياني أدناه، أن (٥٨٪) منهن مطلقات، (٣٠٪) منهن لا زالت العلاقة الزوجية قائمة بينهن وبين المحكوم عليهم، و(٩,٨٪) متزوجات من زوج آخر غير المحكوم عليه. أما الأرامل فقد شكلت نسبتهن (١,٧٪)، وهن إما حاضنات للصغار أو مستحقات نفقة أم.

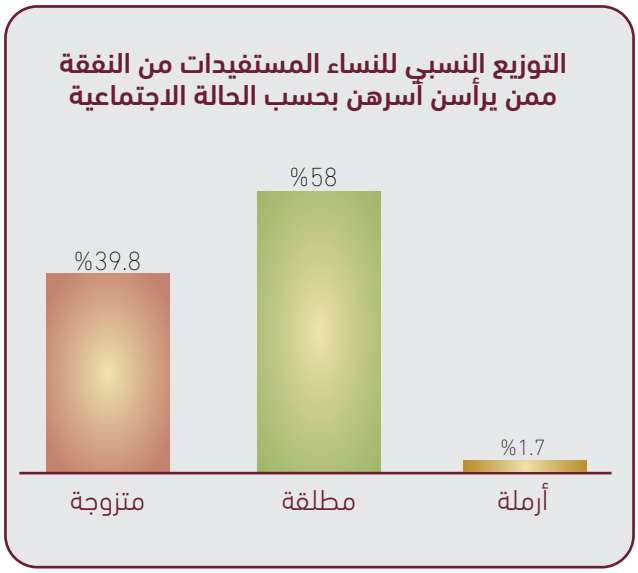

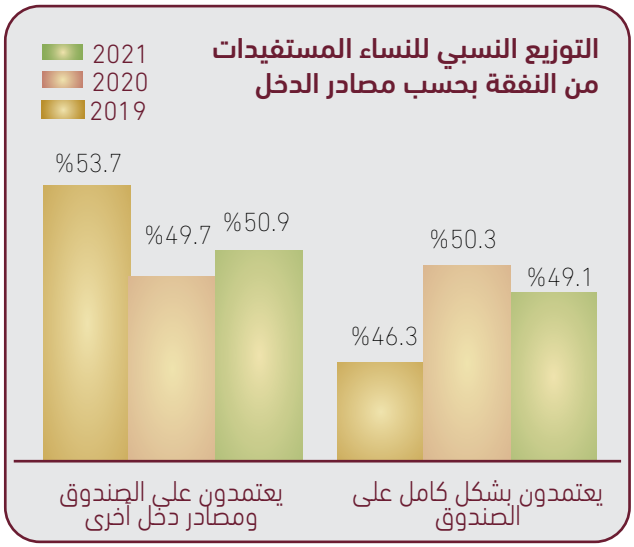

مصادر الدخل

بلغت نسبة النساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن والمعتمدة بشكل كامل على الصندوق (٤٩٪) في العام ٢٠٢١ مقارنة ب (٥٠,٣٪) و (٤٦,٣٪) في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي. في حين بلغت نسبة من يعتمدون على مصادر دخل أخرى (ثابتة وغير ثابتة) إلى جانب دخلهم من الصندوق (٥١٪) في العام ٢٠٢١، مقارنة مع (٤٩,٧٪) و(٥٣,٧٪) لعامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩.

الفئات العمرية للنساء المستفيدات من النفقة ممن يترأسن أسرهن

شكلت النساء من الفئة العمرية (٤١) فما فوق النسبة الأعلى من بين الفئات العمرية الأخرى المستفيدة للنفقة من الصندوق، بنسبة (٤٢,٢٪)، تلاها بفارق بسيط النساء من الفئة العمرية (٣١ – ٤٠) بنسبة بلغت (٤٢٪)، ومن ثم الفئة العمرية (٢١ -٣٠) بنسبة بلغت (١٥,٦٪).

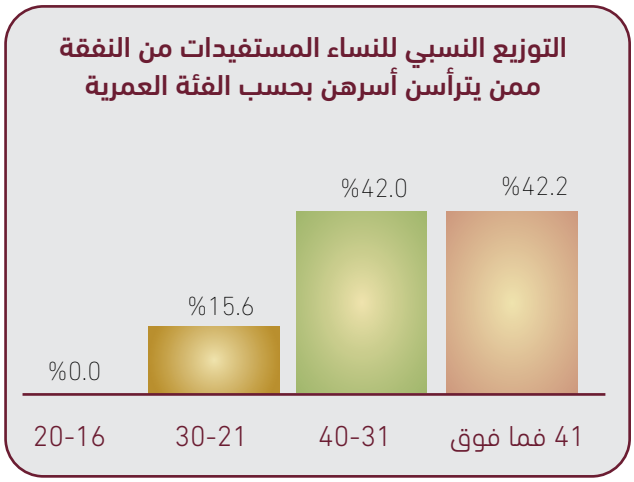

المستوى التعليمي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يترأسن أسرهن

على المستوى التعليمي للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، يشير الرسم البياني أدناه، أن مرحلة التعليم الثانوية شكلت النسبة الأعلى من بين المراحل التعليمية (٣٣,٢٪)، في حين حصدت الأمية النسبة الأقل مقارنة (٠,٥٪) مع المستويات التعليمية الأخرى. أنظر/ ي الرسم البياني المجاور

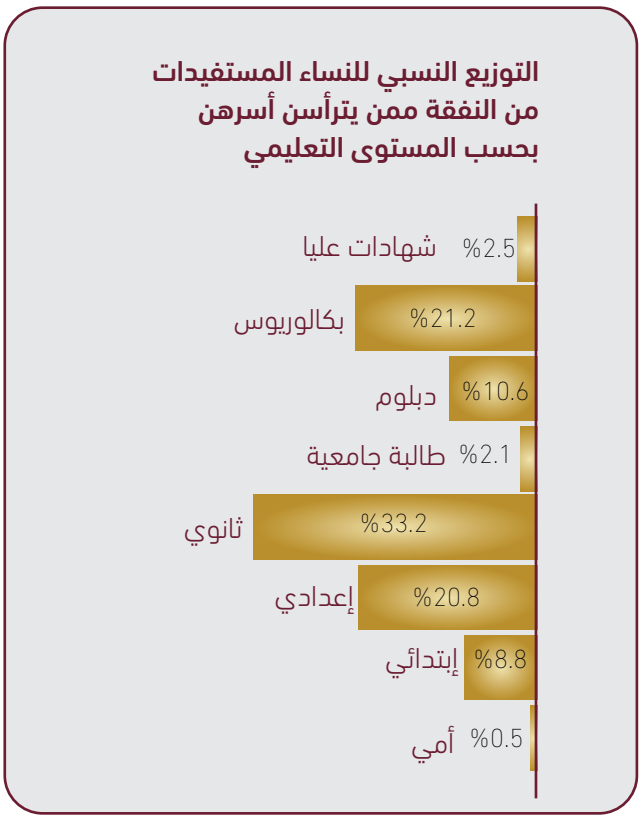

التجمعات السكنية للنساء المستفيدات من النفقة اللواتي يرأسن أسرهن

وبالنسبة لتوزيع النساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستفيدات من النفقة من الصندوق بحسب التجمعات السكانية (مخيم، قرية، مدينة)، فقد احتلت القرى مركز الصدارة من حيث عدد النساء اللواتي يرأسن أسرهن بنسبة وصلت إلى (٥٠٪) مقارنة مع (٣٨,٦٪) من المدن و(١١,٢٪) من المخيمات.

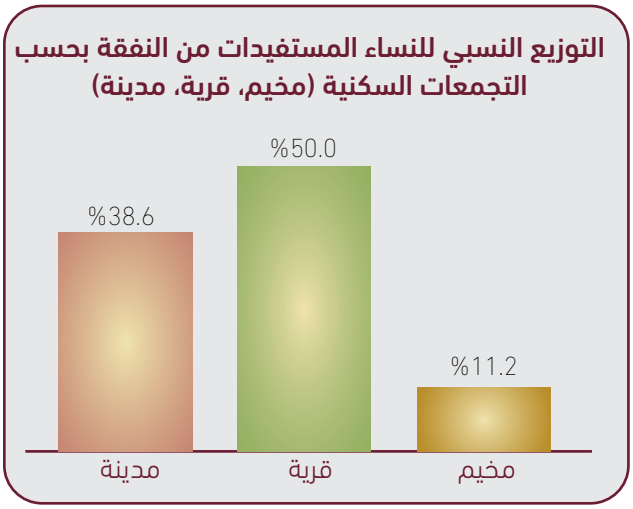

الإقامة مع الأهل أو بشكل منفصل عن الأهل

فيما يتعلق بطبيعة سكن الأسر التي تترأسها نساء والمستفيدة من النفقة، فقد أشارت البيانات أن نسبة الأسر التي تسكن في بيوت مستقلة بلغت (٤٨,٥٪) مقارنة مع (٥٠,٣٪) لعام ٢٠٢٠. في حين بلغت نسبة الأسر التي تترأسها نساء ممن يقيمون مع الأهل (٥١,٤٪) مقارنة مع (٤٩,٧٪) في العام ٢٠٢٠. وبالرغم من تقارب النسب بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إلا أنها في جوهرها تشير إلى الدور الذي يلعبه الصندوق في حياة الأسر التي تترأسها النساء وتمكينهن اقتصادياً بما ينعكس إيجابياً على اتخاذ قرارات حقيقية وغير مقنعة بشأن السكن بشكل

منفصل عن الأهل وضمان حياة مستقلة ومستقرة لها بعيداً عن الضغوطات العائلية. انظر/ ي الرسم البياني أدناه:

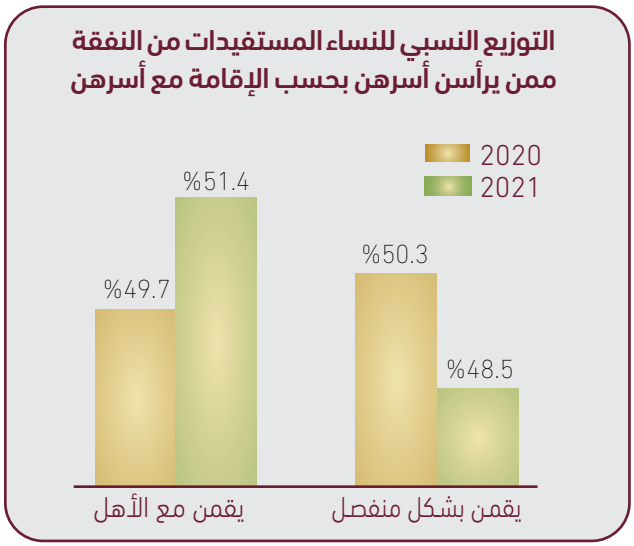

ملكية المنازل للنساء المستفيدات من النفقة ممن يقمن بشكل منفصل عن أهاليهن

وبخصوص ملكية منازل الأسر المستفيدة من النفقة من الصندوق اللاتي تترأسها نساء ممن يقمن بشكل منفصل عن الأهل، تشير ذات البيانات كما في الرسم البياني أدناه، أن نسبة الأسر التي تقيم في منازل مستأجرة بلغت (٥٢,٢٪) في العام ٢٠٢١ مقارنة مع (٤٥,٨٪) في العام ٢٠٢٠. بالمقابل بلغت نسبة الأسر التي تقيم في منازل مملوكة للزوج أو الأهل (٣٩,١٪) في العام ٢٠٢١ مقارنة مع (٤٠٪) في العام ٢٠٢٠، أما نسبة الأسر ممن يقيمون بشكل

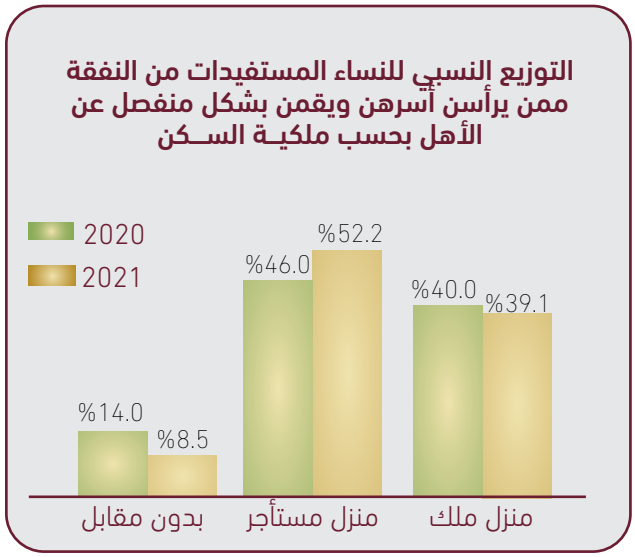

منفصل بدون مقابل (منازل تعود ملكيتها لأهل النساء المستفيدات)، فقد بلغت (٨,٥٪) في العام ٢٠٢١ مقارنة مع (١٤٪) في العام ٢٠٢٠.

الصرف لمستفيدي/ات الصندوق

بلغت قيمة الأحكام الواردة إلينا (٥,٥٩٨,٦١٠) شيقلا، صرف منها (٥,١٤٩,٤٩٤) شيقلا وبنسبة وصلت الى (٩٢٪)، في حين كانت قيمة إجمالي الأحكام في سنة ٢٠٢٠ ما مجموعة (٥,٩٦٠,٦٩٠) شيقلا صرف منها (٥,٨٨٠,٠٠٧) شيقلا وبنسبة وصلت إلى (٩٨٪). أما في العام ٢٠١٩ فقد بلغت قيمة إجمالي الأحكام (٥,٠٢٢,٠٣٠) شيقلا صرف منها (٥,٢٩٠,٥٨٨) شيقلا وبنسبة وصلت الى (١٠٦٪). هذا مع الإشارة إلى أن المبالغ التي تتعلق بالعام ٢٠٢١ تم احتسابها عن فترة عشرة أشهر فقط. والسبب يعود إلى الإجراءات التي اتخذها الصندوق لضمان ضبط جودة للفئات المستفيدة من خلال تحديث البيانات، كما اعتماد معايير صرف جديدة. الشكل المجاور يوضح المقارنة ما بين إجمالي أحكام النفقة والمبالغ المصروفة والإيرادات التشغيلية النقدية خلال ثلاث سنوات:

ولدى مقارنة قيمة المبالغ المصروفة للفئات المستفيدة مع إيرادات الصندوق من عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد، يتبين أن الصندوق صرف مبلغ (٥,١٤٩,٤٩٤) شيقلا مقارنة مع الإيرادات التشغيلية التي بلغت (٦,٢٠٦,٣٦٢) شيقلا وبنسبة وصلت الى (٨٢,٩٪) مقارنة مع نسبة صرف بلغت (١٠٣٪) في العام ٢٠٢٠ و(٨٠٪) في العام ٢٠١٩ قياسا بالإيرادات من عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد. أيضا قام الصندوق بتنفيذ عمليات صرف للنفقة على مدار العام لما مجموعة (٥٩٤٦) أسرة مقارنة مع (٦,٢٩٠) أسرة (ملف) في سنة ٢٠٢٠، مقابل (٦,٠٤٥) أسرة خلال عام ٢٠١٩ وبنسبة انخفاض بلغت (٥٪) مقارنة بسنة ٢٠٢٠ ونسبة انخفاض بلغت (١٪) قياسا بسنة ٢٠١٩.

وقد بلغت نسبة الانخفاض الكلية في الصرف (٢٢٪). وقد بلغ متوسط الصرف للأسرة (الملف) ما مجموعة(٧٦٣,٦٢) شيقلا مقابل (٩٣٤,٨٢) شيقلا في سنة ٢٠٢٠، مقابل (٨٧٤,٩١) شيقلا في سنة ٢٠١٩.الرسم البياني المجاور يوضح الصرف للفئات المستفيدة للنفقة خلال الأعوام ٢٠٢١_٢٠١٠.

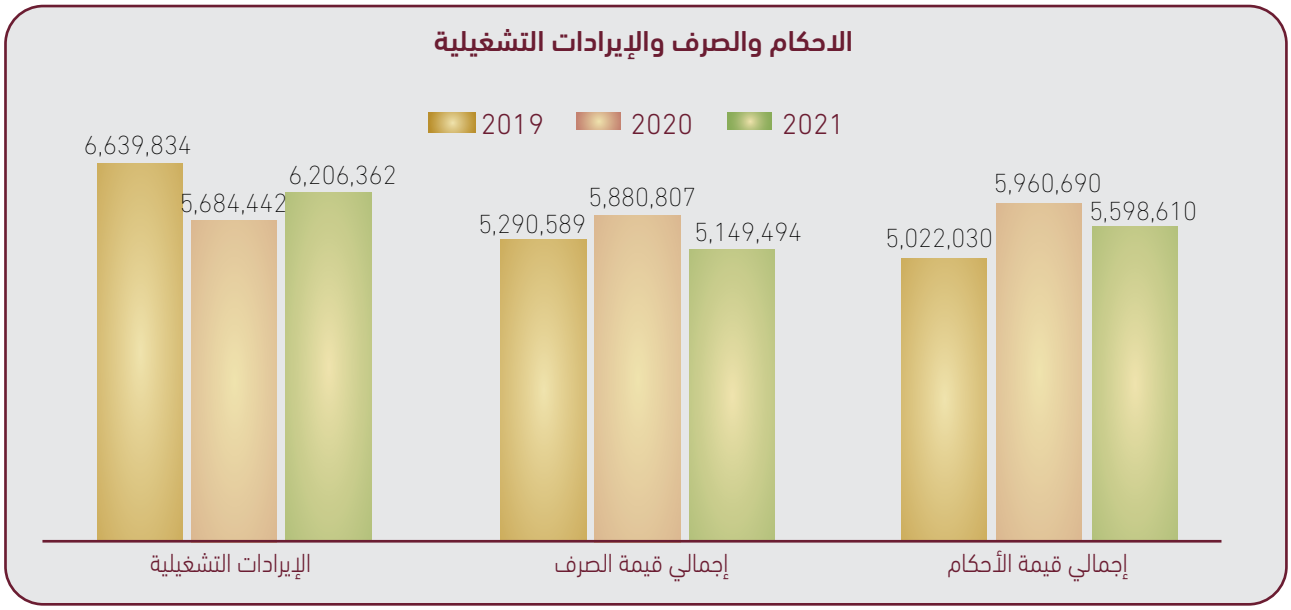

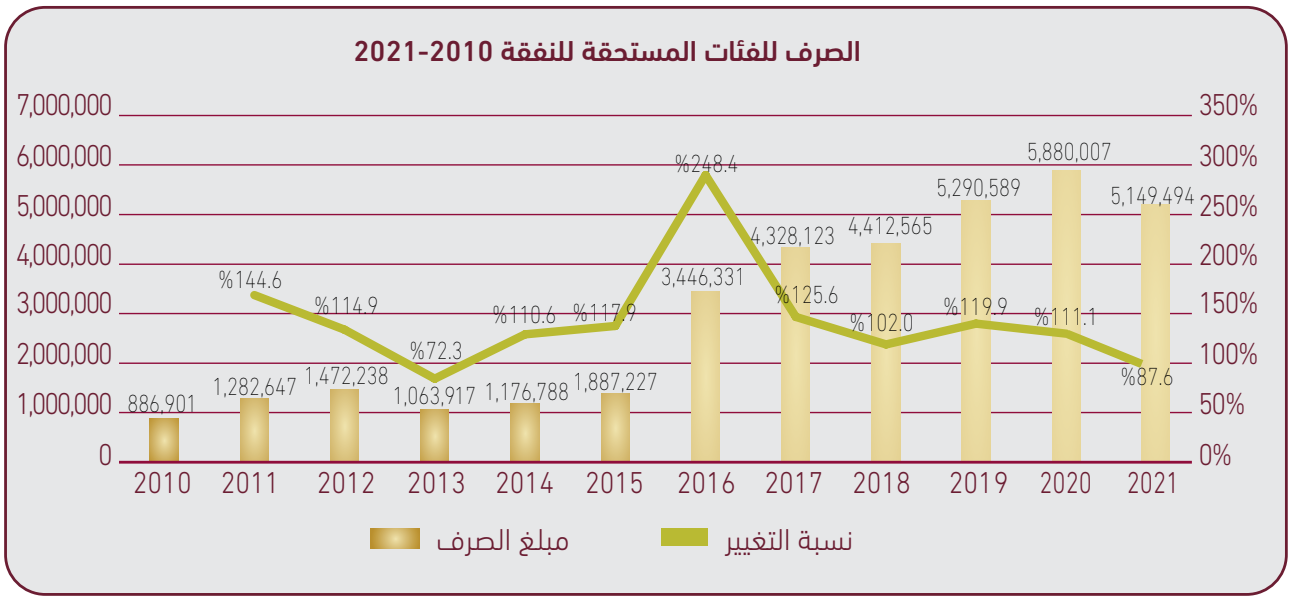

أما عن الذمم المالية المترصدة لمستفيدي/ ات الصندوق، فقد بلغت (٣١,٥٢٤,٦٢٠.٥٠) شيقلا خلال هذا العام والرسم البياني المجاور يوضح المقارنة ما بين التحصيلات وأرصدة الذمم للفئات المستفيدة من حيث القيمة خلال الأعوام (٢٠١٩-٢٠٢١).

كما في كل عام يتم تطوير نظام التسويات الخاص بالمحكوم عليهم، بناء على حال المحكوم عليهم وضمن ضوابط وشروط مبنية على التجربة العملية في إبرام التسويات مع المحكوم عليهم كما في الفترة السابقة. وذلك تجاوباً مع مختلف ظروف المحكوم عليهم وحصر الاستثناءات بما يضمن فعالية التسويات لاسترداد الأموال التي تم صرفها للمحكوم لهم/ن.

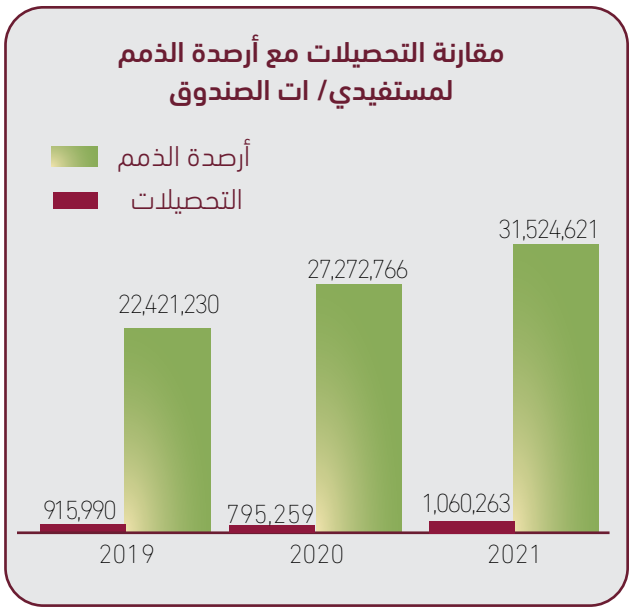

الإجراءات المتخذة لاسترداد الأموال

تم متابعة (١٢١١) ملفاً تنفيذياً، خلال العام ٢٠٢١، منها (١٠٠٩) ملفا مدورا، (١٨٦) ملفا حل فيها الصندوق حلولا قانونيا محل المحكوم لهم، في حين بلغت الملفات التي تم تسديدها (١٦) ملفا. الرسم البياني أدناه يوضح تصنيف الملفات التنفيذية خلال العام ٢٠٢١: تصميم رسم بياني بحسب العام ٢٠٢١

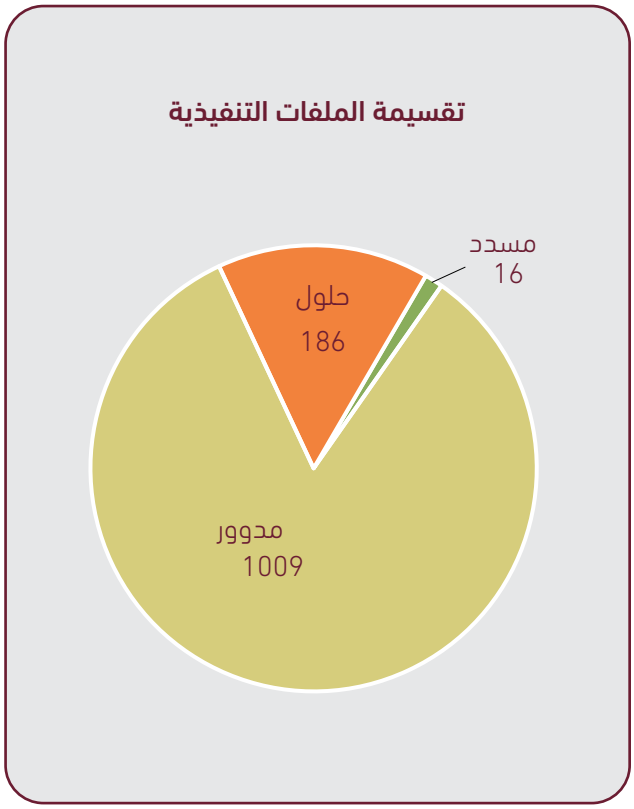

اتخذ الصندوق أيضا سلسلة من الإجراءات القانونية بحق المحكوم عليهم في مختلف مناطق الضفة الغربية: كاستصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم البالغ عددها ((٥٩٣، نُفذ منها (١١٣) أمر بحق المحكوم عليه بعد متابعة حثيثة لملفات تنفيذية متعذرة التنفيذ واتخاذ (٤٤٦٤) إجراء قانوني (تمهيدي ونهائي). حيث كانت هناك متابعات لملفات تنفيذية أمام المحاكم عددها (٢٩٩٢) متابعة تنفيذية، منها (١٣٩٢) أمر حبس ومثابرة على تنفيذه. والجدول التالي يظهر أهم الإجراءات القانونية النهائية المتبعة لاسترداد أموال الصندوق ونسبها من الإجراءات الأخرى في العام ٢٠٢١ والبالغ عددها ٢١٤٣.

البيان	العدد	النسبة إلى المجموع
أوامر حبس/مثابرة	١٣٩٢	٦٤,٩٪
حجز أرصدة	٣٠	١,٣٩٪
ابرام تسويات	٣٨	١,٧٧٪
تحصيل/ استلام شيك	٢٢٥	١٠,٤٩٪
البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم و/أو الحجز	٣٣٨	١٥,٧٧٪
انسحاب من الملف التنفيذيمنها ٢ استلام قرار القاضي بالموافقة على الانسحاب	١٩	٠,٨٨٪
فك حجز	٢	٠,٠٩٪
استرداد أمر حبس و/ أو إصدار أمر إفراج	٧٣	٣,٤٪
استئناف تنفيذي و/او استلام قرار تنفيذي	٨	٠,٣٧٪
تحويل مبالغ محجوزة و/أو استلام كتب تحويل/اشعار بوقوع الحجز/صرف مبلغ محجوز	١٥	٠,٦٩٪
إقرار باستلام مبالغ	٣	٠,١٣٪
المجموع	٢١٤٣	١٠٠٪

الجدول المجاور يوضح لنا أن أوامر الحبس احتلت المرتبة الأولى (٦٤,٩٪) من بين الإجراءات التي يقوم بها الصندوق لاسترداد أمواله، تلاها البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم (١٥,٧٧٪)، ومن ثم إجراء تحصيل/ استلام شيك (١٠,٤٩٪). وهذا مؤشر على الدور الفعال للصندوق في متابعة الملفات التنفيذية والإجراءات القانونية المتخذة.

ولدى تحليلنا لفعالية أوامر الحبس والبالغة (٥٩٣) أمر حبس، نجد بأن ما نسبته (١٩٪) نُفذ بحق المحكوم عليهم مقابل (٨١٪) تعذر تنفيذها. ولتجاوز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس مستقبلا، تم مراجعة وتحليل واقع الملفات ليتبين أن أبرز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس تمثلت بـ: ١) تواجد المحكوم عليهم خارج البلاد، وفي مناطق C)) أو مناطق خارج نطاق الاختصاص، أو داخل الخط الأخضر بنسبة (٤٨,٣٦٪) بواقع (٣٣,٢٦٪)، (١٥,١٪) لكل منهما على التوالي؛ ٢) المحكوم عليه يحملون هوية إسرائيلية (١٣,١١٪)؛ ٣) وجود أوامر حبس قائمة ومتابعة من قبل الشرطة غير منفذه لأسباب تتعلق بظروف المحكوم عليهم، كعمل المحكوم عليهم داخل الخط الأخضر بنسبة (٩٪)؛ ٤) عدم وصول أمر الحبس للشرطة بنسبة بلغت (٢,٨٨٪)؛ ٥) أسباب أخرى بلغت نسبتها (٢٧,٦٥٪)، من بينها مجهول مكان الإقامة، محكوم بقضايا جنائية وغيرها.

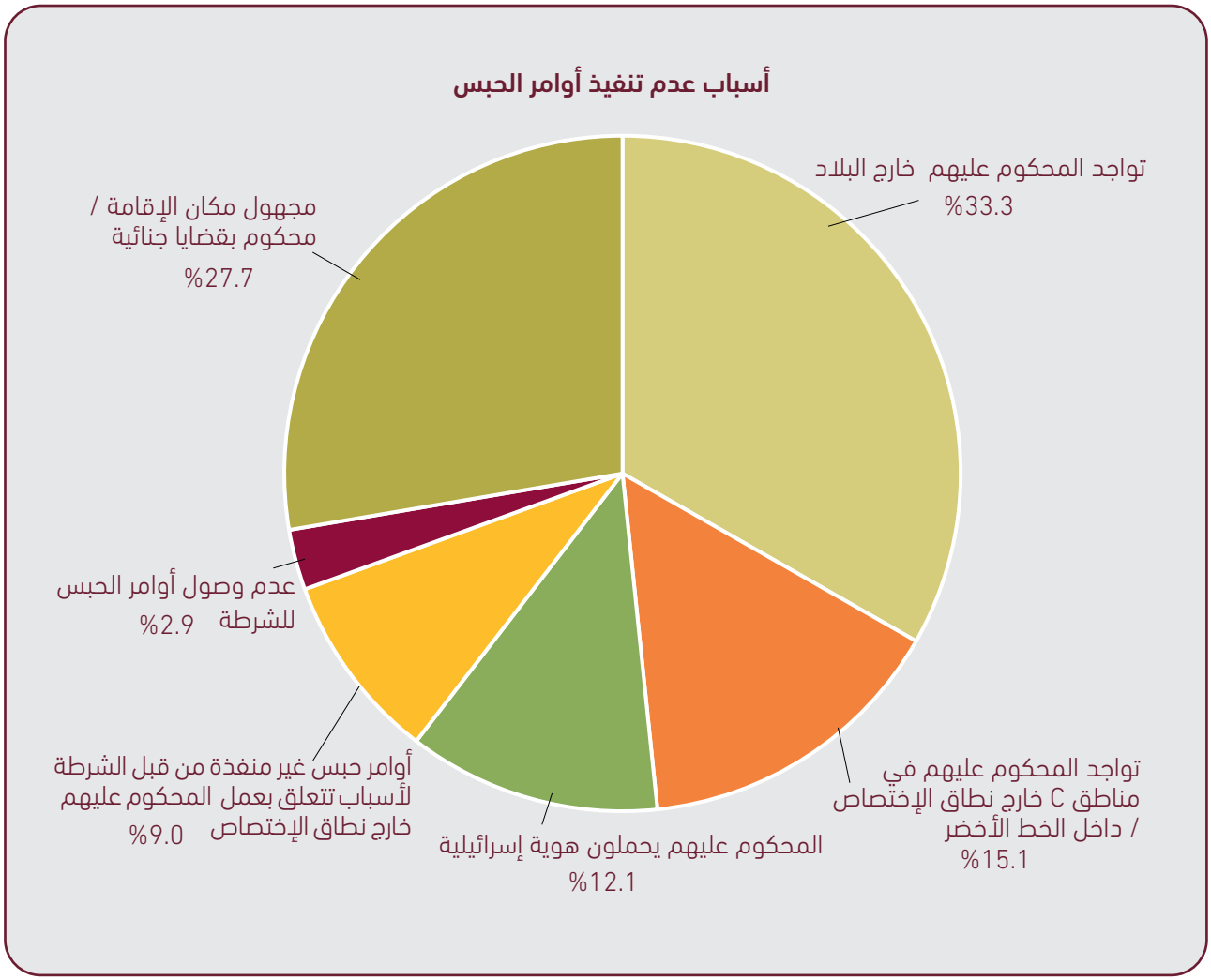

وجدير بالذكر أن التسويات المتابعة من قبل الإدارة القانونية بلغ عددها (١٣٠) تسوية منها (٣٨) تسوية تم إبرامها خلال العام ٢٠٢١، يتراوح عمر الدين في الأخيرة من سنة فأقل إلى (١١) سنة فأكثر تعود أسبابها جميعا إلى (تنفيذ أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم بالدرجة الأولى بالإضافة إلى إجراء مفاوضات معهم، الحجز على أموالهم، التواصل مع الشخص المؤثر ضمن محيطهم.

على صعيد استرداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم، تمكن الصندوق خلال عام ٢٠٢١ من تحصيل مبلغ (١,٠٦٠,٢٦٣) شيقلا مقابل مبلغ (٧٩٥,٢٥٩) و(٩١٥,٩٩٠) شيقلا لعامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي. وتظهر بيانات الإدارة المالية وجود قفزة في التحصيلات بلغت نسبة النمو فيها (٣٤٪)، مقارنة مع (١٦٪) في العام ٢٠١٩.

وقد حازت منطقة الجنوب على النصيب الأكبر من التحصيلات بنسبة (٤٧٪) وبمبلغ قيمته (٤٩٤,٠٠٤) شيقلا، تلتها منطقة الشمال بنسبة (٣٠٪) وبمبلغ قيمته (٣١٣,٢٢٨,٤٥) شيقلا، ثم منطقة الوسط وبنسبة (٢٤٪) وبمبلغ قيمته (٢٥٣,٠٣٠,٠٥) شيقلا. وعليه، فقد بلغ النمو في نسبة تحصيلات الشمال (٥١٪) و منطقة الجنوب (٩٧٪) والانخفاض في منطقة الوسط (٢٤٪) قياساً بعام ٢٠٢٠.

والرسم البياني التالي يوضح الاتجاه العام للتحصيلات الكلية

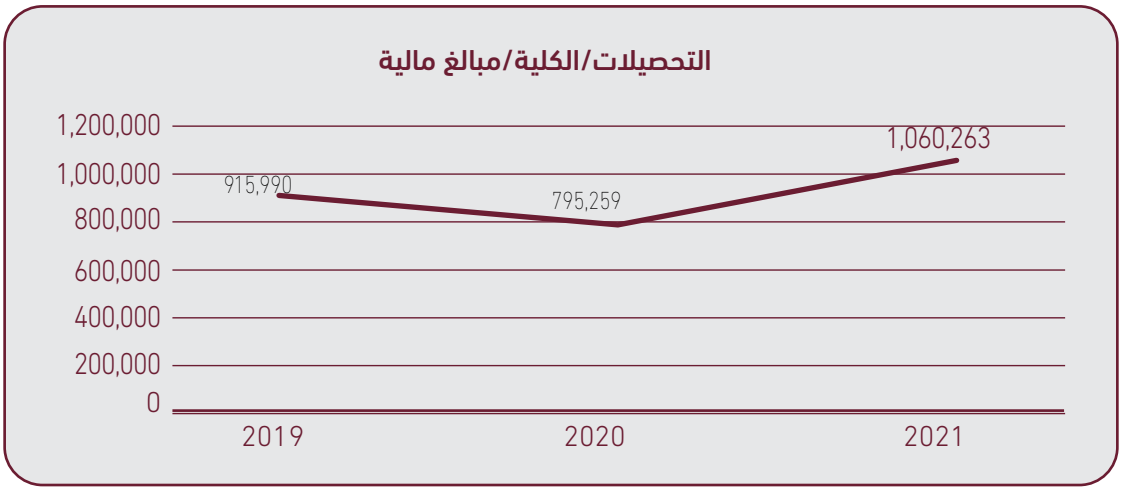

ويظهر الرسم البياني أدناه مقارنة التحصيلات مع أرصدة الذمم المالية للمحكوم عليهم:

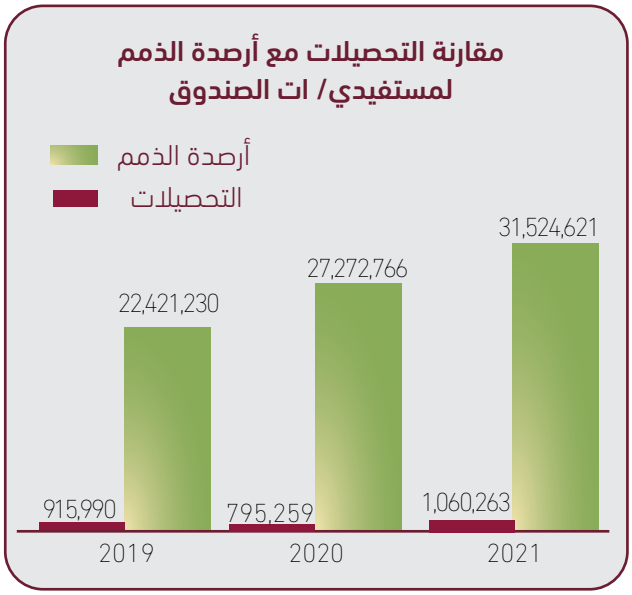

وقد بلغت نسبة التحصيل من إجمالي عدد الملفات البالغ عددها (٩٢٩) والمنظورة أمام المحاكم (١٥٪)، وبلغت نسبة الملفات المحصل منها في منطقة الشمال (١٤٪) بينما بلغت نسبتها (٢٣٪) في منطقة الجنوب و(١.٪) في منطقة الوسط. وقد تم التحصيل من (١٣٣) ملف في العام ٢٠٢١، مقارنة مع (١٢٦) ملف في العام ٢٠٢٠ بنسبة نمو وصلت إلى (٦٪).

وبمقارنة التحصيلات مع أرصدة المستفيدات الكلية، فقد بلغت نسبتها (٤٪) مقارنة مع (٣٪) في العام ٢٠٢٠ و(٤,٩٪) في العام ٢٠١٩. وقد انحرفت التحصيلات خلال هذا العام عن المتوقع بما مجموعه (١٣٩,٧٣٧) شيقل، وبنسبة وصلت إلى (١١٪) أقل مما هو متوقع، مقارنة مع (٣٠٪) في العام ٢٠٢٠.

يعتمد الصندوق بشكل رئيسي وحسب القانون المؤسس والقرار بقانون المعدل له، على موارد

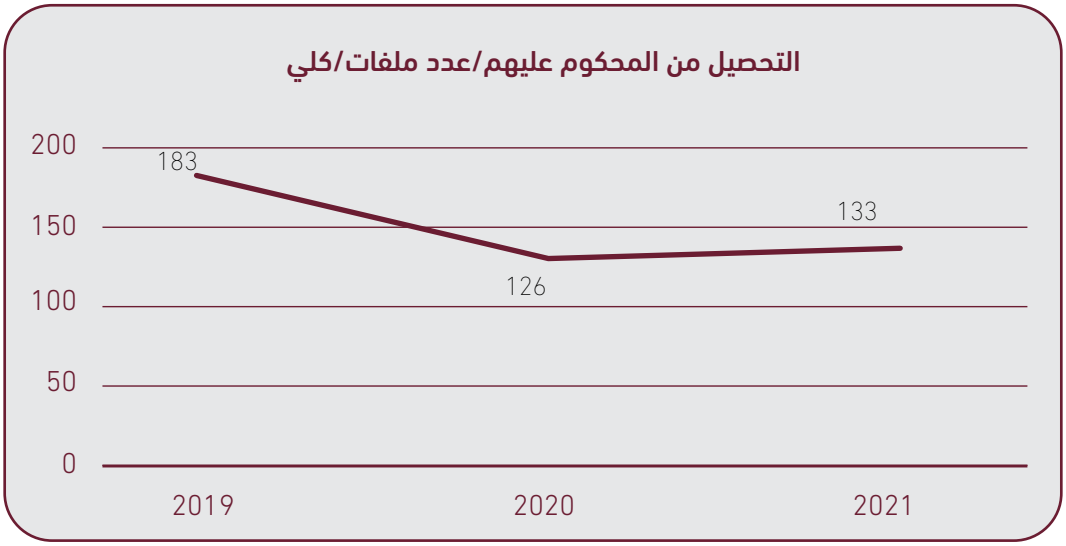

الصندوق المالية الرئيسية المتأتية من رسوم عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد، بالإضافة إلى مجموعة من الإيرادات الظاهرة في الرسم البياني أدناه، والذي يظهر نسبة مساهمة كل إيراد من إيرادات الصندوق مقارنة مع الأخرى خلال العام ٢٠٢١:

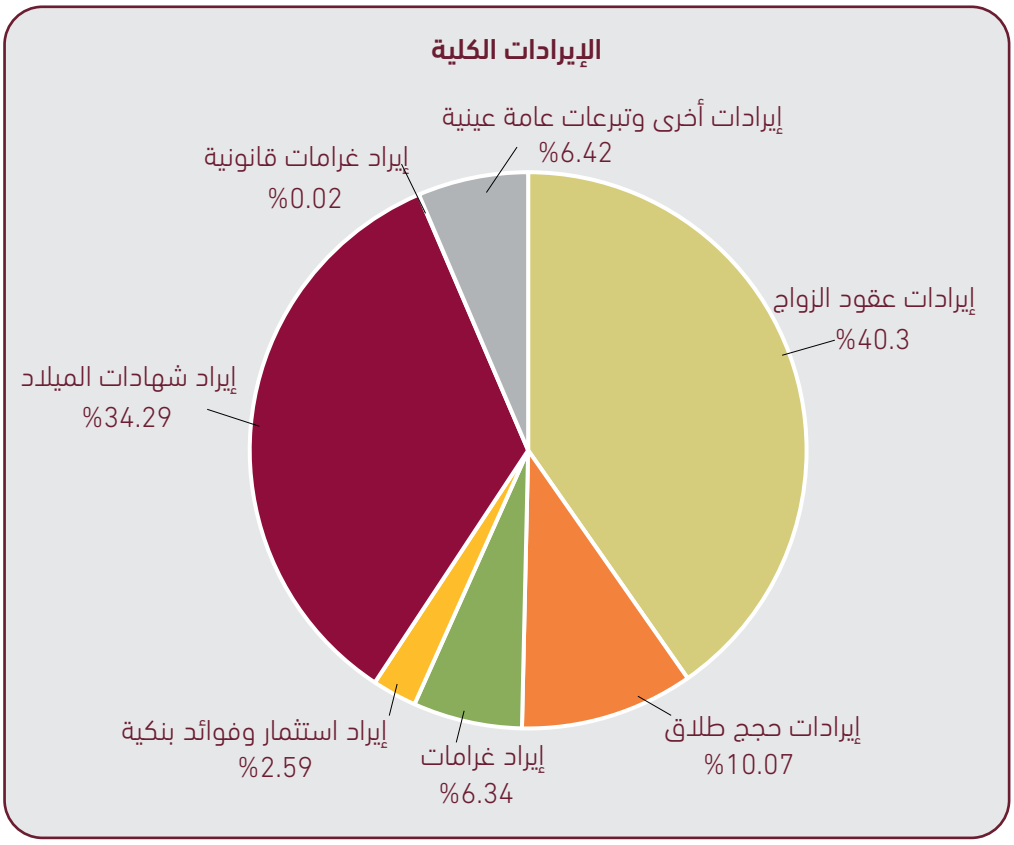

ومن الجدير ذكره أن الانحراف في موازنة الصندوق في العام ٢٠٢١ انحرفت سلبا بمبلغ (١,٩...,٤٩) عن المتوقعة ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها الانحراف السلبي في الإيرادات بقيمة (٢,٩٣٨,٦٢٩) شيقلا والتي شملت الآتي: ا) انخفاض في ايرادات عقود الزواج وحجج الطلاق بمبلغ (١,٣٤٨,٥٠٨) شيقلا؛ انخفاض في التبرعات من السلطة الفلسطينية بمبلغ (١...,...) شيقلا؛ انخفاض في ايراد الغرامات بمبلغ (٣١٤,٨٧٣) شيقلا؛ انخفاض في ايراد الطوابع بمبلغ (٥,١٣٠) شيقلا. وفي المقابل شهد ايراد الاستثمار والفوائد البنكية زيادةً بمبلغ (٩,٨٤٦) شيقلا. والرسم البياني التالي يظهر الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة خلال الأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢١ بعملة الشيقل

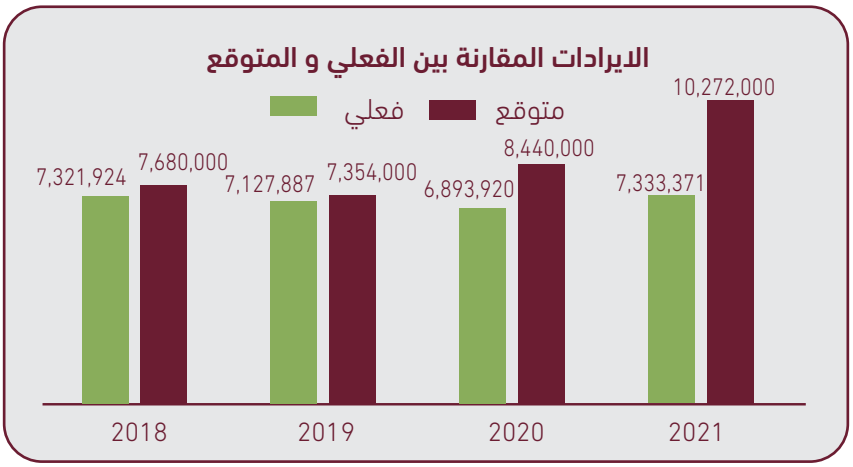

الفصل الثالث

الصندوق والإعلام وشراكة استراتيجية.

إيمانا منا بالدور الذي يلعبه الإعلام على اختلاف وسائله، بتوعية أفراد المجتمع حول مسائل الأحوال الشخصية وتعديل مواقفه وتصوراته تجاه أصحاب حقوق النفقة ليصبحوا مدافعين ومناصرين لحقوق الفئات المستفيدة من النفقة، كثف الصندوق تواصله مع وسائل الإعلام المختلفة خلال العام ٢٠٢١، لتغطية فعالياته وأنشطته التوعوية على مستوى محافظات الوطن، بما هو أكثر من الأخبار والتقارير الإخبارية بل اعتمدنا الوصف والتشخيص والتحليل والتفسير لصناعة الحقائق وبناء اتجاهات الرأي العام إيجابيا بالمسائل المرتبطة بمصالحه ومصيره وحياته بشكل مباشر وغير مباشر ومنها مسائل الأحوال الشخصية وغيرها من المسائل التي تؤثر على بناء مجتمع مستقر قادر على المشاركة بفعالية في تطوير تشريعات تراعي مصالح الفئات المختلفة التي تشكل المجتمع.

39 لقاء إذاعي

على راديو بيت لحم ٢٠٠...

لقاءات إذاعية أسبوعية منتظمة تتحدث عن قضايا وعناوين عديدة من بين أبرزها: ١) الخدمات الشمولية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والنفسية التي يقدمها الصندوق لفئاته المستفيدة من النفقة؛ ٢) أثر كفالة الحق بالنفقة ومساءلة المحكوم عليه في تغيير ظروف النساء ممن يرأسن أسرهن.؛ ٣) التمكين النفسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني للفئات المستفيدة من النفقة؛ ٤) الشراكة الاستراتيجية بين الصندوق ومختلف الشركاء من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك تعزيزا لقيم المساءلة للفارين من وجه العدالة عبر مجموعة من الإجراءات لاسترداد أموال الصندوق، ومن خلال متابعة الإشكاليات وتشخيص أسبابها من عدسات أوسع للخروج بحلول إبداعية من شأنها العمل على تعزيز سيادة القانون؛ ٥) مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية، لزيادة وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم بما يمكنهم من المطالبة بها وإحداث تغيير حقيقي في ظروف حياتهم.

11 لقاء إذاعي مع مدير عام صندوق النفقة

14 منشور مرئي ومكتوب صندوق النفقة يجعلنا أقارب

النساء المستحقات للنفقة يروين تجربة تمتعهن بحقوقهن وحقوق أطفالهن في النفقة وكيف أشعرهن بقوة داخلية بعد دفاع الصندوق عن حقوقهن المالية المتعلقة بالنفقة، وتوسيع نطاق خدماته النوعية لهن ولأبنائهن بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وهذا انعكس إيجابياً على اعتراف محيطهن القريب ومجتمعهن الأكبر بمختلف مؤسساته بأهمية الدفاع عن حقوقهن وحقوق أبنائهن كفئة متروكة لا ذنب لها في طلاق أو هجر أزواجهن لهن ولأبنائهن، الأمر الذي عزز شعورهن بالأمن والأمان ووسع خياراتهن وقدرتهن على التفاوض واتخاذ القرارات.

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٢

لما بدأ الصندوق في حماية حقي في النفقة شهريا، صار عند أهلي اختلاف في وجهة النظر وحسوا انه الوحدة بهيك أمور لازم ترجع للمحكمة ولازم يكون في قانون، صار عندهم اطمئنان، إحساسي إني مسؤولة بوخد قراراتي، صار عندي أمان.
مستحقة للنفقة من الصندوق

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٣

الحياة كلها اختلفت خصوصا اني كنت أأسس في بيت يعني كيف شب بأسس في حالة وبده يبني مستقبله، أنا هيك كنت بلشت أبني حالي لحالي والصندوق كمل معي، ودعم حقي بالنفقة، انا صرت حرة نفسي، بتعرفي تتصرفي متل ما بدك ما بتحتاجي، هذا كتير رفع من معنوياتي خلاني أدبر مسؤوليات بيتي، زي ما بتحكوا نشلني من الارض للسما.
مستحقة للنفقة من الصندوق

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٤

لمن الصندوق دعم حقي بالنفقة كثير أشياء تحسنت، علاقتي ببناتي كتير كويسة، بس كمان صارت علاقتنا يتجنن أكثر، صارت نفسيتنا أحسن صرنا نتناقش ونحكي ونتحاور لأنه الصندوق رفع الظلم عنا، معلمتهم بتحكيلي دايما أنه أنا أم مثاليه لبناتي، من لما بلشت آخذ نفقة بناتي صاروا يشوفوا حالهم لما أي حدا يحكي اشي أو بدنا نجيب أو نشتري بناتي بحكوا احنا ماما بتجبلنا كل شي بدنا إياه، بتقدر توفر إلنا كل شيء بنحتاجه صار عنا اكتفاء ذاتي.
مستحقة للنفقة من الصندوق

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٥

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٦

أهلي شجعوني وانبسطوا كتير لما عرفوا انه في مؤسسة متل صندوق النفقة بتتولى حماية حقوقنا وحقوق أطفالنا في النفقة، وبدون مقابل واكيد افرقت معهم كمان لمن خففت عنهم مصروف ابني.
مستحقة للنفقة من الصندوق

صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٧

بصراحة الصندوق غيرني من إنسانة لإنسانة وعن طريقكم بحلم وبخطط لقدام انه اللي بطلعلي من عندكم صرت اخبي منه شوي شوي عشان حلمي ابني لأولادي، وكمان أبوي أعطاني قطعة ارض عشان أحقق حلمي.مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٨

بعد ما عرفت انه بنتي بدها توخذ حقها في النفقة ارتاح بالي انه في مؤسسة عامة بتكفل حق بنتي وعبرت على القاضي وبكل عين كوية كلتلوا أنا بحملك المسؤولية بتعرف مشكلة وحدة زي حالة بنتي وبتعرف انو في صندوق نفقة الخطية برقبتك تقول لكل وحدة زي حالة بنتي. مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ٩

نفقتي من الصندوق بتعنيلي كتير انه خلاني استأجر بيت للأولاد، واحصنهم واقرب منهم أكثر، ممكن اجيب احتياجات الاولاد الأساسية من اكل وشرب، نزلت عن اكتافي حمل كبير، نفسي ومادي وكمان اجتماعي، لأنه أهلي كانوا رافضين أستأجر انا وولادي، بس النفقة خلتهم يعيدوا النظر بقرارهم، وخلاني قريبة من ولادي وبعيدة عن تدخل الغير. مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١٠

النفقة بتعنيلي إنه بمدش إيدي لبرا، إنه تلاقي آخر كل الشهر مبلغ يعني لو بدي أروح أتداين بقولهم استنوني لآخر الشهر إنه في مبلغ جايلي، صار في ثقة عند الناس، أنه كمان في مؤسسة بتحمي حقي في النفقة وتحمي حقهم إني أجعلهم دينهم. مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١١

أنا كتير تغلبت في المحكمة عشان بدي نفقة، ولما الصندوق كفّلي حقي بالنفقة هو نشلني من كابوس كنت عايشته، كأنه كان صندوق النفقة هو صندوق الفرج. مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١٢

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١٣

الصندوق لما كفلي حقي بالنفقة بعنيلي أنه أبو ولادي يحس أنه عليه مسؤولية، صح أنه ما بدفع إشي هلا بس في يوم من الأيام رايح يدفعهن للصندوق لأنه صار دين عليه. مستحقة للنفقة من الصندوق

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١٤

 # صندوق النفقة يجعلنا أقارب ١٥

22 لحظة مؤثرة

لا أجمل من مشاعر الفرح حين يكون الصندوق سببا في كسر عزلة أطفالنا المتروكين
فراس علاونة

"ماما شو يعني شاورما؟"
الذكاءُ أن تقرأ في سؤال طفلة رواية وجع... وترى في عَينيها طيف الحرمان وتَمنحها لو لحظة فرح
ولاء الأحمد

"أنا تعبت"
يضع التعب يده على أهدابي، كأنه يفرض عليها النوم، لكن الصندوق يضع يده على أحلامي فيستنطقها، كونه يلعب دورا في حماية حقوقهم ورد اعتبارهم واستنطاق الحيوات التي أثقلتها تركة من قلق وتمزق وضياع.
ميرفت أبو قويدر

بغير هذا الحب لا نكون
تبحر فينا بفخر في أجمل لحظاتها المؤثرة بينما يعمل الصندوق على تطوير شتى الوسائل الممكنة لخلق حياة أفضل للأطفال المستفيدة من النفقة وبناء عوالمهم بدلا من تشويهها.
أروى القصرواي

الحقوق لا تأتي بالمطالبة، بل بالقيام بالواجب هذا هو المعنى من قيام الصندوق بواجباته، أن ينبت الزهر من جديد ويتفتح في وجه طفل حرمته الظروف المضي قدما في مسيرته التعليمية رغم تميزه

وفاء مصاروة

أنا لا أؤمن بالظروف، لكني أؤمن أن كفالة حق النفقة لمستحقيها، يجعلهم يستيقظون كل صباح للبحث عن الفرص والإمكانات المتاحة.

فراس علاونة

في كل مرة يدافع فيها الصندوق عن قيمه العليا مثل حماية حقوق الفئات المستفيدة من النفقة، حتما يمكنهم من رؤية الفجر عندما ينظرون إلى الليل أو العتمة.

خلود سموح

صندوق النفقة لا يخطط ثم يحاول عبثاً تغيير الظروف، بل ينسج خططه لتنسجم مع ظروف واحتياجات الفئات المستفيدة من النفقة.

ولاء عموري

كل المصائب مهما عظمت،،، فموصول فيها الفرج

الأستاذة المحامية ميرفت أبو قويدر تتحدث عن غيوم أمطرت على حيوات مستحقة مستفيدة من الصندوق بعد رحلة مشقة عاشت تفاصيلها وابنتيها بعد إجبارها على الزواج في سن مبكرة للتخلص من عبئها الاقتصادي بعد وفاة والدتها.

ميرفت أبو قويدر

"كرامة الإنسان هي أمر لا يمس به، يجب احترامها وحمايتها وهي واجب كل سلطات الدولة."

هذا المعنى تجسده رؤى قاسم المساعدة الإدارية في إدارة التخطيط والتطوير في الصندوق في لحظتها المؤثرة مؤكدة على أن "رؤية الصندوق لكرامة الفئات المستحقة للنفقة هو حق لها وواجب على الصندوق وشركائه لا يمكن المساس بها.

رؤى قاسم

لا خَيلَ عندَكَ تُهديها وَلا مالُ فَليُسعِدِ النُطقُ إِن لَم تُسعِدِ الحَالُ.
شعَورَ النساء المستحقة للنفقة بأنهن ينصتن لهموم بعضهن البعض أثناء اجتماعهن في قاعات الصندوق، ويشاركن أفراحهن وأحلامهن، هو ما يسعى الصندوق لتجسيده كي يخرجن أكثر تماسكا وقوة كما ترويه لنا الأستاذة أروى القصراوي، رئيس قسم المحاسبة في الصندوق.

أروى القصراوي

بدأت برواية حكايتها بلا صوت، بعد أن أغلقت الأبواب في وجهها، لكن حلمها أن تعيش وتستقر لم يمر من باب مغلق عندما قصدت الصندوق. الأستاذة المحامية خلود سموح تروي لنا كيف أيقظ الصندوق حلم امرأة بأن تستقر وتؤمن احتياجاتها من مأكل ومشرب ومسكن ليمضي قدما في صناعة المواطن والمواطنة، الأمس واليوم وغدا.

خلود سموح

عندما يعيد الصندوق انتاج السعادة لحيوات متروكة كانت ضحية لثقافة لا تبصر في الحق ولا تسمع.
الأستاذة المحامية عطاء شيخة تروي لنا كيف رد الصندوق حق نفقة زوجة معلقة متروكة من زوج لا يرى غير ما يكشف عنه الضوء ولا يسمع غير ما يعلن عنه الصوت.

عطاء شيخة

وأخيرا استوطنت السكينة قلبها، بعد ضجيج مدينة مزق أشلاء روحها بملح بكاء ألف ليلة وليلة. الأستاذة المحامية زينة خلفة تروي كيف أعاد الصندوق الحياة لزوجة مستحقة للنفقة بعد خذلان زوج أبقاها ميتة على قيد الحياة.

زينة خلفة

أن تحرر ذات طفل من السجن داخل أقبية الأزمنة والأمكنة لتمكنه من حقه في العيش الكريم، هو ما يسعى الصندوق لتحقيقه.
شهد أبو شريك تصف لنا كيف يعيد الصندوق الحياة لطفلة متروكة بعد العيش خارجها.

شهد أبو شريك

ليس أصلح من عمل دون غاية
المحاميتان ميرفت وخلود تتحدثان عن مثابرة الصندوق بالتعاون مع الشرطة القضائية لكفالة حق عودة الأطفال للأم لتوفير الرعاية للمحضون نفسيا ومعنويا.

خلود سموح وميرفت أبو قويدر

الحق في الغذاء كما يراه الصندوق حق أصيل يلبي احتياجات الروح والجسد معا كونه يؤسس لحياة كريمة ولائقة، تستنطق الطاقات والقدرات لمستحقينا من الأطفال، النساء، كبار السن وذوي الإعاقة.

ولاء الأحمد تستحضر لحظتها المؤثرة مع مستحقة للنفقة وفر لها الصندوق خدماته من الغذاء بعد أن تخلى عنها وعن أبنائها المكلف بدفع النفقة.

ولاء الأحمد

همة صندوق النفقة إذا رأى مستحقا للنفقة عاثرا أن يعينه على أن يصير بُستانا وفروعا وأوراقا وثِمارا.

الأستاذ فراس علاونة يتحدث في لحظته المؤثرة عن مستحقة للنفقة أنعش الصندوق بستانها بعد أن كانت متعثرة بديون متراكمة عليها.

فراس علاونة

أفاقت على هجران وشيقلا يتيما يترنح بين أحضان خمسة أطفال لا معيل لهم.

الأستاذة المحامية خلود تروي قصة مستحقة للنفقة ما عادت تلتفت للوراء بعد هجران زوجها لها ولأطفالها بعد أن فتح الصندوق أبواب الفرج لها ولأطفالها.

خلود سموح

في كل مرة يتخلى عنا أبناؤنا نسقط وجعا وهما وألما، لكن الصندوق يجعلنا نصعد إلى السماء بدعمه المعنوي قبل المادي.

الاستاذة المحامية مرفت تتحدث عن كيف أعاد الصندوق لأب كبير في العمر ضياءه بعد أن تخلى عنه فلذات أكباده.

ميرفت أبو قويدر

السعي أيضا له صوت ولكنه بحاجة إلى روح تفهمه

الاستاذة المحامية عطاء أبو شيخة تتحدث عن نهج الصندوق التشاركي وما يمتلك من إمكانات تحويلة عندما نرصد سويا الاحتياجات العملية للفئات المستحقة للنفقة والتي لا بد ستساهم في تلبية الاحتياجات العملية كخطوة أولى على طريق تلبية الاحتياجات الاستراتيجية والتي تساهم في تغيير واقعهم وظروف حياتهم.

عطاء شيخة

سلاما على الذين يُزهرون القلوب إذا نزلوا بها، وكأنهم في بِقاع الأرض أنهارا.

هكذا أزهر قلب أم مستحقة للنفقة عندما لبى الصندوق احتياجات طفلتها التي تعاني شللا دماغيا بعد تأهيل المرفق الصحي في بيتها ليتلاءم وإعاقة ابنتها.

ديانا أبو شلبك

رفع وعي الإعلاميين والإعلاميات

كما عمل الصندوق على رفع وعي الإعلاميين/ ات في مسائل الأحوال الشخصية وحقوق الفئات المستفيدة من النفقة، ليتمكنوا من كتابة وإعداد تقارير متعمقة في قضايا حقوق الإنسان، ومنها حقوق الفئات التي يستهدفها الصندوق بتدخلاته المالية والاجتماعية والقانونية والنفسية، وبحيث تتجاوز التغطية الخبرية، وصولا إلى إعلاميين/ ات متخصصين/ ات ومدافعين/ ات عن حقوق الفئات المستفيدة من النفقة في غرف الأخبار.

في إطار رفع وعي الإعلاميين/ ات في مسائل الأحوال الشخصية وحقوق الفئات المستفيدة من النفقة، تم عقد ورشة عمل استهدفت مجموعة من الإعلاميين الفلسطينيين من مختلف الجهات الإعلامية الفلسطينية من محافظات الوسط والشمال والجنوب في أريحا والتي تمحورت حول توعية المشاركين برؤية وفلسفة وغايات الصندوق بالإضافة إلى تعريفهم/ن بمبادئ المساواة ومنهجياتها الثلاثة.

وقد أجمع المشاركون على أن صندوق النفقة يستحق دعم كل وسائل المؤسسات الإعلامية والأهم العمل من خلال الاعلام على التعريف بعمل الصندوق بين الفئات المستفيدة لنشر الوعي والمعرفة بعمل الصندوق.

وتم اختتام الورشة بعدد من التوصيات تتلخص بضرورة عقد المزيد من اللقاءات لطواقم الإعلام والصحفيين بالإضافة إلى إنتاج الأفلام الوثائقية والقصص الرقمية لعرض قصص نجاح المستفيدات بالإضافة إلى تنسيق حملات التوعية والموجات المفتوحة عبر الاذاعية والقنوات التلفزيونية.

بكلمات الإعلاميين والإعلاميات

"مهم جداً ورائع جمع الإعلاميين للمحاولة لنشر الصندوق للمجتمع الفلسطيني بشكل أكبر وتسليط الضوء عليه"

"كانت المرة الأولى التي أعرف فيها تفاصيل عمل الصندوق ورسالته بهذه الدقة"

"أجابت على الكثير من التساؤلات لدي"

"رغم أنني كنت أعلم عن صندوق النفقة من قبل وأعلم قوانينه وكيف يتعامل مع الفئات المستهدفة، إلا أنني بجلسة اليوم أصبح لدي معرفة أكبر من زوايا أكثر عن صندوق النفقة. وما زلت أطمح أن أعلم أكثر عن كل ما يخصه كونه يساعد فئة لا بأس بها من المجتمع"

"يوم جميل، مليء بالمعلومات بعضها جديدة والتعرف أكثر على مبدأ عمل الصندوق ومراحل تدخله"

"يستحق صندوق النفقة كل دعم وسائل المؤسسات الإعلامية والأهم العمل من خلال الاعلام على التعريف بعمل الصندوق بين الفئات المستفيدة لنشر الوعي والمعرفة بعمل الصندوق."

"عرض ذكي حول صندوق النفقة، إذا كنت سأختار جهة لعرض فكرتي سأختار المقدمين."

أعجبني طريقة إدخال المعلومات وحفرها برأس الموجودين باستخدام أساليب مختلفة مثل الألعاب غير السرد المعتاد"

"أسلوب ذكي في جعل الصحفيين جنود للصندوق"

"ورشة جميلة جداً وقيمة فيها معلومات جديدة وإضافة الكثير وكيفية التعامل معها وتسلسل التدريب والمناقشة حول الفيديوهات والقصص المسجلة كانت أفضل من الورشات التلقينيه."

جائزة منظمة التعاون الإسلامي

حصاد التميز...

بحضور معالي وزير الصناديق العربية د. ناصر قطامي، ومستشار دولة رئيس الوزراء للشؤون الخارجية د. استيفان سلامة ود. عمر عوض الله مساعد وزير الخارجية والمغتربين للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالإضافة إلى عدد من الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، عقد صندوق النفقة الفلسطيني مؤتمرا إعلاميا للإعلان عن حصوله على جائزة التميز المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي تقديراً لإنجازاته الاستثنائية في الحماية والدفاع عن حقوق الفئات المستفيدة ممن تخلى عنهم المكلفين بدفع النفقة لهم.

وقد تخلل المؤتمر الإعلامي كلمات الفخر بهذه التجربة الفلسطينية النكّهة والمتميزة على الصعيد العربي والإسلامي كونها تجربة رائدة في كفالة حق أصحاب الحقوق، ممن لديهم أصوات لا يستخدمون فيها الكلمات، كي تعود أحاسيسهم من الغربة إلى موطنها: موطن العدالة، الحق، وسيادة القانون. إن الدور المنوط بصندوق النفقة ساهم في تعزيز ثقة المواطن بالدولة وبناء السد المنيع لحماية السلم الأهلي انطلاقا من مسؤوليته الاخلاقية والوطنية لبناء الدولة.

لماذا؟

جائزة التعاون الإسلامي

لأن الصندوق كافل لحق أصحاب الحقوق، ممن لديهم أصوات لا يستخدمون فيها الكلمات، وما نجيده حقا في عملنا ... هو البحث عن شعورهم بالغاية التي يطمحون... كي تعود أحاسيسهم من الغربة إلى موطنها... موطن العدالة، الحق، وسيادة القانون...

هنالك الكثير من المؤسسات التي يمكنها أن توضح ماذا تفعل، وبعضها يمكن أن يوضح كيف يفعل، لكن القليل يمكنه أن يوضح لماذا يفعل؟ هنا يكمن الفرق والذي جعل مؤسستنا تحصد جوائز معنوية ومادية من بينها جائزة النزاهة والشفافية في العام ٢٠١٩، واليوم نعلن عن جائزة التعاون الإسلامي في مؤتمرنا الإعلامي هذا.

الصندوق كافل لحق أصحاب الحقوق، ممن لديهم أصوات لا يستخدمون فيها الكلمات، وما نجيده حقا في عملنا هو البحث عن شعورهم بالغاية التي يطمحون كي تعود أحاسيسهم من الغربة إلى موطنها... موطن العدالة، الحق، وسيادة القانون... كيف لا... ونحن كصندوق نسير بخطى ثابتة لتمكين الراقدين على وجعهم، لتمتد أمام حيواتهم مساحات سينبت فيها الفرح من جديد. الصندوق قمر كل هؤلاء، وقمر هؤلاء لا يتجنب الليل، يسعى إلى صناعة الإنسان وبناء قدراته وصولا إلى الوطن الذي نريد ونعشق.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن حق الآباء والأمهات ممن تخلى عنهم أبناؤهم و بنا تهم .

لماذا؟

لأننا نرد اعتبار كل هؤلاء من خلال مساءلة الفارين من وجه العدالة، لضمان سيادة القانون وتعزيز ثقة المواطن في الدولة.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن حق النساء اللواتي يترأسهن أسرهن ممن تخلى عنهن أزواجهن.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن السلم الأهلي انطلاقا من مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية لبناء الدولة، إيمانًا منا بأن الفئات المستفيدة للنفقة أعمدة أصيلة من أعمدة الوطن إذا اختل توازنها اختل توازن المجتمع برمته.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن حق الأطفال ممن تخلى عنهم آباؤهم.

لماذا؟

لأننا لدينا إجابة مقنعة عن لماذا يسعى الصندوق لتحقيق العدالة بشقيها الحماية والمساءلة.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن حق غير القادرين على الكسب ممن تخلى عنهم ذوو القربى.

لماذا؟

لأننا نحمي وندافع عن حق كل هؤلاء عبر خلق بيئة تمكينية، لتستنهض طاقات وإمكانيات الظالم والمظلوم لبناء الوطن الذي نريد من خلال توسيع خياراتهم المستقبلية.

لماذا؟

لأننا باتخاذنا جميع الإجراءات القانونية من حبس ومنع السفر والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق الفارين من وجه العدالة، نعيد التوازن في علاقات القوى بينهم وبين المكلفين بدفع النفقة، ممن تخلوا عن مسؤولياتهم.

رسائل المحاميات

السر في النجاح هو أن تترجم قيمك الى مواقف الحياة اليومية...

فالأيام تمر بسرعه... العام تلو الآخر...ومع اشراقة كل صباح تولد التحديات والصعوبات لتخلق لنا الابداع والانجاز اللذان لا يأتيان الا بالإرادة والمثابرة والعمل بروح الفريق.

استطعنا من خلال عملنا في الصندوق أن نخط مواقف ذات أثر في حياة الفئات المستفيدة من النفقة، تعكس قيمنا الشخصية إضافة الى قيم الصندوق، والتي مع مرور الوقت أصبحت تلتقي في أكثر من جانب.

سنمضي...
هونا أو عونا سنمضي...
أفعالنا تضحياتنا
وانجازاتنا تخلد،
سننهض...

نسعى دائما إلى التميز، والاستمرار في حفر الأثر على طريقنا الداخلي بين زملائنا وإدارتنا، حتى يمتد هذا الأثر الى كل طفل وامرأة ورجل، قد يلتقي طريقه مع طريقنا.

نتمنى أن يبقى النور على أشده، حتى يزداد ظل الصندوق عمقا.

مراحل التشافي لم تتم بعد لكننا نرى في نهاية النفق نور.... وفي العتمة أمل ... وفي التحدي إصرار لإتمام وتطوير ما بدأنا به، لرسالتنا التي تسطر عطاء متواصل..... لمخزون لن ينضب..

"عام النصف مليون"، اسمٌ رسمناه لعامنا هذا منذ بدايته، ليمر العام ما بين تواصل واجراء قانوني من قبلنا يتبعه مطاردة من قبل الشرطة لينتهي الامر بزج المتنصلين من مسؤولياتهم خلف قضبان السجون، المكان الذي تأبى نفوسهم تحمله ليوم واحد، إلا أنه هان عليهم ترك أبنائهم وزوجاتهم لسنوات لا حول لهم ولا قوة، تبع ذلك كله اتصالات من هنا وهناك وزيارات من أجل التفاوض والتوصل لحلول تنتهي بوضعهم أمام مسؤولياتهم وانفاذ حكم العدالة بحقهم .....

نهوضنا بعد التعثر والمضي قدما وبحثنا عن الأفضل دائما لنسطر روايات سيدات أنرنا لهن الطريق، لاكتشاف ذواتهن، وكنا لهن العون والسد والسند في تجاوز مصاعب الحياة واعاقات العادات والتقاليد والعيب المترسخة في المجتمع.